صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24
الثمن
1200 مليما

بين إيران وإسرائيل
حرب الاستخبارات السرية تستعر

18

القرش أحمد الجوادي يهزّ العالم من جديد
ذهبية ثانية في أسبوع واحد

23

الثلاثاء 5 أوت 2025 /عدد 737

بعد نهاية الدورة البرلمانية الثالثة
انتظـــــارات الثـــــــورة التشـــريعية مستمـــرة

4

بين فشل «المقاربة بالكفايات» وانتظارات الإصلاح
المدرسة في مفترق طرق

عددها قليل و منخرطوها لا يتجاوزون 87 الف
متى تستعيد دور الشباب دورها؟

9

مقترح قانون لإرساء منظومة وطنية للسياحة الاجتماعية في تونس
نحو سياحة عادلة وشاملة

7

الافتتاحية

صابر الحرشاني

الوعي بالتغيرات المناخية ضرورة جماعية

قبل ايام اجتاحت موجة حر استثنائية مختلف مناطق البـــلاد، فبدت المدن بلا ظـــلّ، وارتبكت الحياة اليومية أمام حـــرارة تجاوزت ما اعتاده التونســـيون، دون أن يرافق هـــذا الواقع نقاش عام حول السياق المناخي الذي أنتج هذه الفورة الحرارية المتصاعدة.

وتتطلب هذه المؤشرات المناخية الحادة إعادة بناء الوعي الجماعي حول تغيّر المناخ، لا بوصفه ظاهرة علمية أو معطـــى خارجيا، بل باعتباره جزءا مـــن شروط العيش اليومي، ومن محددات السياسات الوطنية.

ويبدو أن الوعي بخطورة التحولات المناخية ما يزال مشوشـــا، تغذّيه مشاهد حرائق الصيف أو مشكلات شحّ المياه، لكنه لا يترسّخ داخل الوعي كسؤال دائم أو كمطلب معرفي أو كمحور سياسي مستقر.

ولا تنفصل هـــذه الموجة الحرارية الأخيرة عن سلسلة من الظواهر البيئية التي أصبحت تتكرر بوتيرة متسارعة، مثل الجفاف المستمر، وتراجع منســـوب الســـدود، وانحباس الامطار، وزيادة الضغط على المـــوارد الطبيعية، لكن غياب الربط بين هذه الأحداث وبين الظاهرة المناخية الكبرى يجعلها تبدو معزولـــة، ويحول دون بلورة وعي مجتمعي قادر على الاستجابة العقلانية.

وتتحمل المدرسة مســـؤولية محورية في بناء هذا الوعـــي، إذ لا يمكن لأي تحـــول إدراكي أن يكتمل دون المرور من المؤسسة التربوية. غير أن المقاربات البيداغوجيـــة الحالية ما تزال تكتفي بإشارات مقتضبة إلى التغيرات المناخية، دون أن تحوّلها إلى محور مستقل في البرامج، أو إلى مادة تربوية ذات بعد عمـــلي وتطبيقي، ويُفترض أن تتجاوز المناهـــج مرحلة تقديم المعلومات لتصل إلى بناء مهارات وسلوكيات مسؤولة.

ويغيب عـــن الكتب المدرســـية تمثيل واضح للتغير المناخي باعتباره واقعـــا محليا، إذ يقدم غالبا في صورة أزمة عالمية لا تمس البلاد مباشرة، ما يجعـــل التلميذ غير معنـــي بهواجس التغير المناخي، ويمنعه مـــن الربط بين ارتفاع الحرارة وبين نمط استهلاكه أو نوعية سلوكه البيئي، ولا يقتصر الخلل على المحتوى، بل يمتد إلى التكوين المستمر للإطار التربوي، الذي يظل بدوره خارج دوائر التمكين المناخي.

ويؤدي هذا الانقطاع إلى إضعاف قدرة الأجيال الناشـــئة على تطوير خطاب نقدي تجاه سلوك المجتمع ومؤسساته إزاء البيئة، فالمطلوب اليوم هو تأسيس ثقافة مناخية تتخذ شكل مبادرات مدرسية، وتربط بين المعرفة والممارسة، وتزرع في الناشـــئة حسّ المساءلة والمســـؤولية تجاه المحيط الطبيعي.

ولا يمكن لهذا الوعي أن يترسخ دون أن يكون جزءا من سياســـة وطنية مندمجة، تجعل من التغير المناخي أحد المحاور المركزية في التخطيط التنموي، وفي تقييم المخاطر، وفي ضبط أولويات الاستثمار العمومي.

ويبدو أن البرامج العمومية المتعلقة بالبيئة لا تزال مشتتة، وتفتقر إلى وحدة تصور أو تنسيق بين الوزارات والجهـــات المعنية، وهو ما يقلّص من نجاعتها ويحول دون بناء قاعدة مجتمعية داعمة لها، فالمواطن لا يدرك جدوى السياسات البيئية إذا لم يشـــعر أن حياته اليومية تتأثر بها إيجابيا، وأن قـــرارات الدولة تنعكس على نوعية الهواء الذي يتنفسه، والماء الذي يشربه، والطاقة التي يستهلكها.

ويفترض الوعـــي المناخـــي الجماعي تربية يومية على الترشـــيد، تتجـــاوز النصائح العامة لتصل إلى إعادة ترتيب الأولويات في أنماط العيش، فالاســـتهلاك المفرط للكهرباء أو الماء أو الوقود ليس ســـلوكا معزولا، بل تعبير عن غياب إدراك بأن هذه الموارد مرتبطة بمنظومة بيئية هشـــة، وأن التبذير يعني تسريع الانهيار.

وتبقى الحملة التواصلية الرســـمية خجولة إزاء هذه التحديات، إذ تركـــز غالبا على الأرقام أو التحذيرات، دون أن تبني علاقة وجدانية بين المواطن وبيئته. فالمطلوب هو لغة جديدة تربط بين المنـــاخ والهوية الوطنية، تجعل من الحفاظ على البيئة فعلا سياديا، وتزرع لدى الأفراد قناعة بأن الدفاع عن الموارد الطبيعية لا يقل قيمة عن الدفاع عن الحدود أو المؤسسات.

ويحتاج هذا المســـار إلى تحالف بين المدرســـة والإعـــلام والمجتمـــع المدني، في إطـــار مشروع ثقافي متكامـــل يُدمج المنـــاخ في النقاش العام، ويصنع رمـــوزه وعباراته وخطابه ومقترحاته. فحين يتحول التغـــير المناخي إلى موضوع يومي في حوارات الشـــباب، وفي عـــروض المسرح، وفي الصحف، وفي المبادرات الأهلية، يصبح بوسعه أن ينتج أثرا يتجاوز النخب والمهتمين.

ويُفترض أن لا تُبنى هذه الثقافة على خطاب التهويل أو جلد الـــذات، بل على الإحاطة الواعية والتحفيـــز الفعـــلي. فالمجتمـــع لا يتفاعل مع التهديدات المجردة، بل مع الحلول الواقعية التي تتيح له المشـــاركة والفعل. والمطلوب أن يتحول المواطن من متلقّ للتحذيرات إلى فاعل في المقاومة البيئية، يغيّر سلوكه، ويدفع محيطه للتغيير.

وتنـــذر المعطيات المناخيـــة الدولية بإمكانية تفاقـــم الوضع الحـــراري مســـتقبلا، وهو ما يُوجب الاستعداد عبر منظومات تربوية وإدارية وتشريعيـــة ومجتمعية منســـجمة. فالمعركة المناخية ليست مع الطقس فقط، بل مع ضعف السياسات، وتشـــتت المقاربات، وغياب الوعي الجماعي المستقر.

وقد يكون الوقت قد حان لإعلان حالة طوارئ مناخية في التفكير، تســـبق حالـــة الطوارئ في الواقع، وتعيد ترتيـــب العقول قبل أن نُجبر على ترتيب الأنقاض.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn

24.24@ avant-premiere.com.tn

الهاتف . 29 903 073

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

المعهد الوطني للتراث

إستعادة ست قطع أثرية من معهد العالم العربي بباريس

محمد المبروك السلامي

أعلن المعهد الوطني للتراث عن اســـترجاع ســـت قطع أثرية واتنوغرافية كانت محفوظـــة في مخازن معهد العالم العربي بباريس، منذ ســـنة 1995، تمت إعارتها آنذاك في إطار مشروع "متحف المتاحف العربية". وتتضمن القطع الســـتّ قطعتين أثريتـــين ترجعان بالنظر لموقعي قرطاج وصـــبرا المنصورية بالقيروان و أربع قطع إتنوغرافية تابعة لمتحف العادات والتقاليد بتونس.

وتم اســـترجاع القطع المستعارة بموجب اتفاق بين المعهد الوطني للتراث ومعهد العالـــم العربي بباريس، وذلك على إثر زيارة قام بهـــا مدير معهد التراث إلى الطرف الفرنسي في موفى شهر أكتوبر 2024، من أجل تدارس وضعية القطع الأثرية التونسية الموجودة لدى المعهد.

وتمثل عودة القطع إلى تونس الجـــزء الأول من الاتفاق، فقد تم أيضا الاتفاق على تمديد فترة إعارة القطع المعروضة حاليا بمتحف معهد العالم العربي بباريس، على أن يتم استرجاعها في موفى سنة 2026 .

زغوان:

تعزيز المرافق الصحية بتجهيزات جديدة

محمد الدريدي

عزّزت وزارة الصحّة أسطولها بولاية زغوان بخمس ســـيارات خدمة لتسهيل تنقل الأطباء و الأعوان نحو المناطق النائية، وحافلة خاصة لنقل مرضى الكلى إلى المستشفى الجهوي، وفق ما أوردته الوزارة على صفحتها الرسمية.

وأشـــارت الوزارة إلى أنها وفّرت كرسي أســـنان خاص بذوي الإعاقة في المستشفى الجهوي، وتركيب معدات تصوير بالأشعة للأسنان بمستشفى الفحص والناظور، مع كرسي أسنان جديد في مستشفى صواف.

و اعتبرت أنّ هذه التجهيزات، من شأنها أن تُحســـن ظروف العلاج وظروف العمل اليومي للطاقم الصحي وتعزيز جودة الحياة الصحية بالجهة.

هيئة السلامة الصحية بزغوان تضرب بقوة

حجز 735 كلغ من الأسماك الفاسدة

محمد الدريدي

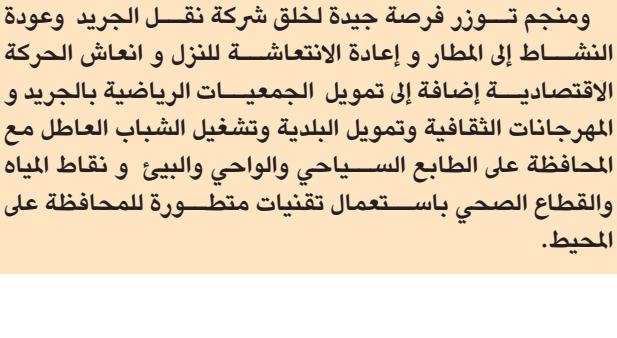

حجـــز فريق الهيئـــة الوطنية للســـلامة الصحيـــة للمنتجات الغذائيـــة بزغوان يوم الجمعة الفـــارط كمية تقدّر بـ 735 كلغ من الأســـماك الفاســـدة، كانت محفوظة داخل براميل بلاستيكية كبيرة الحجم، تنبعث منها روائح كريهة وتم تحرير محضر في الغرض

وتم حجز هذه الكميات، حســـب الهيئة، في محل عشوائي معدّ لتحضير وتخزين منتجات بحرية في ظروف غير صحية، وذلك بتنسيق مع الوحدات القضائية والأمنية بالجهة. وكانت الهيئة الوطنية للســـلامة الصحية للمنتجات الغذائية قد حجـــزت في الأيام القليلة الماضية كميـــات من المنتجـــات الغذائية غير صالحة للاستهلاك ومتعفنة من شأنها أن تهدد صحة وسلامة المواطنين.

منحتها مؤخرا وزارة الصناعة

رخصة بحث جديدة لشركة فسفاط قفصة في نفطة

محمد المبروك السلامي

أصدرت وزارة الصناعة والمناجـــم والطاقة قرارًا بمنح شركة فســـفاط قفصة رخصة بحث عن المواد المعدنية ضمن المجموعة الخامســـة الفســـفاط، في منطقة "نفطة توزر" لمدة أولية تمتد لثلاث سنوات.

وتشـــمل رخصة البحث "نفطة توزر" مســـاحة تبلغ حوالي 16,400 هكتار موزعة على واحد وأربعين محيطًا أوليًا. وتخضع هذه الرخصة لأحكام مجلـــة المناجم مع مراعاة حقوق أصحاب الأراضي غير المكتسبة قانونيًا.

وتلزم الوزارة شركة فســـفاط قفصة، خـــلال فترة صلاحية الرخصـــة التي تبدأ مـــن تاريخ النشر بالرائد الرســـمي، بتنفيذ البرنامج الأدنى لأشغال البحث المتفق عليه، بتكلفة إجمالية تُقدر بنحو 45.9 مليون دينار، بالإضافة إلى تسوية أوضاع الأراضي مع مالكيها قبل بدء الأعمال، وفقًا لما تنص عليه مجلة المناجم.

يأتي هذا القـــرار في إطار تعزيز جهود البحـــث والتنقيب عن الفســـفاط، الذي يعد من أهم الموارد المعدنية والاســـتراتيجية في تونس، ودعمًا لتطوير القطاع التعدين وتوسيع قاعدة الإنتاج مواصلة المسار الفني والاستكشافي.

تندرج هذه الرخصة ضمن المســـار الفني والاستكشـــافي الذي سبق أن انطلق منذ سنوات، دون أن يمر إلى مرحلة الاستغلال.

في المرحلة الأولى، قامت شركة فســـفاط قفصة بإنجاز البحوث الأولية بواسطة مكتب الدراسات التابع لها. غير أن أهمية المنطقة من حيث الخصائص الجيولوجية والحساســـية البيئية، تقتضي – وفق المعايير الدولية – أن تتولى الأشـــغال مكتب دراسات عالمي معترف به، لما لذلك من ضمانات علمية وتقنية.

وقد تم لاحقًا إعداد كراس شروط دولي لهذا الغرض، وأسفر عن اختيار مكتب دراســـات دولي أوكلت إليه مهمة البحث، مع تحديد موعد لانطلاق الأشغال. إلا أن صعوبات إدارية عطّلت التنفيذ، مما أدى إلى انتهاء صلوحية رخصة البحث الأولى دون إنجاز فعلي.

واليوم، تُمنـــح الشركة رخصة بحث جديـــدة تمتد على ثلاث ســـنوات، وهي فرصة لإعـــادة إطلاق المشروع وفـــق المقاييس المطلوبـــة، بما يضمن نتائج دقيقة وتقييمًـــا موضوعيًا لمخزون الفسفاط بالمنطقة.

وللتأكيد أن المـــشروع لا يزال في مرحلة البحث، ولم يدخل طور الاستغلال بعد، في انتظار ما ستُفضي إليه الدراسات المقبلة.

وقد تباينت الاراء بخصوص هـــذا المشروع فهناك من يرى أنه ضار بالمنطقة صحيا وبيئيا ومنهم من يرى انه فيه فائدة للجهة اقتصاديا وذلك بتوفير العملة وتشغيل اليد العاملة.

وحســـب رأي شـــاب من منطقة دقاش فإن مـــا بين الحاجة للتنمية والحفاظ على البيئة فمشروع منجم الفســـفاط في توزر يوفر العديد من فرص عمل ويحرك الاقتصاد وهذا مالا يتم رفضه وفي المقابل فإنـــه لا يمكن دفع ثمن التنمية مقابل صحة المواطن و الفلاحة و طبيعة الجهة، من جهته طالب شـــاب آخر من توزر بأنه على الدولة ان تكون شـــفافة وتعمل دراســـات بيئية جدية مع توفير ضمانات حقيقية لكـــي لا يتحول المشروع إلى كارثة، فالتنمية مطلوبة أما بدون أضرار

ووفق رأي مواطن فلولا مناجم الفوسفاط بالحوض المنجمي لما كانت هناك شركـــة نقل القوافل بفضل الدعم الســـنوي من الشركة

ومنجم تـــوزر فرصة جيدة لخلق شركة نقـــل الجريد وعودة النشـــاط إلى المطار و إعادة الانتعاشـــة للنزل و انعاش الحركة الاقتصاديـــة إضافة إلى تمويل الجمعيـــات الرياضية بالجريد و المهرجانات الثقافية وتمويل البلدية وتشغيل الشباب العاطل مع المحافظة على الطابع الســـياحي والواحي والبيئ و نقاط المياه والقطاع الصحي باســـتعمال تقنيات متطـــورة للمحافظة على المحيط.

بعد نهاية الدورة البرلمانية الثالثة

انتظارات الثورة التشريعية مستمرة

صابر الحُرشاني

بعد نهايـــة الدورة البرلمانيـــة الثالثة ما تزال الانتظارات قائمة بشأن قيام الثورة التشريعية التي تكون تتويجا لجهدا مشتركة بين الحكومة و البرلمان.

وأنهى مجلس نواب الشـــعب دورته البرلمانية الثالثة ، و ستبقى اللجان قيد العمل وفق منطوق دســـتور 2022، في انتظار دورة جديدة يُرتقب أن تشـــهد قرارات حاسمة لتحســـين النجاعة التشريعية والرقابية والدبلوماسية للبرلمان.

الشروع في التقييم الذاتي

ومن أبرز ملامح هذه الدورة، تشـــكيل ثلاث لجان تقييم داخل المجلس، تكفّلت بمتابعة مدى نجاعة أداء المجلس في ثلاثة محاور أساســـية: التشريع، والرقابة، والدبلوماسية البرلمانية.

وقد قطعت هذه اللجان شـــوطًا متقدما من عملها، ومن المنتظر أن تضع اللمســـات الأخيرة على تقاريرها في الأيام الأولى من الدورة البرلمانية المقبلة.

وســـيتولى مكتب المجلس لاحقًـــا عرض هذه التقارير على الجلسة العامة، التي من المنتظر أن تحوّل التوصيـــات الواردة بها إلى قرارات ملزمة، في خطوة ترمـــي إلى تطوير الآليات وتحســـين المردودية الداخلية للمؤسسة التشريعية.

18 قانون

و في الجانـــب التشريعي، بلغ عدد مشـــاريع القوانين التي صادق عليهـــا البرلمان خلال هذه الدورة البرلمانية الحالية 18 مشروعا وردت من الوظيفة التنفيذية، شملت مجالات مختلفة من المالية العمومية إلى البنية التحتية، ومن الطاقة والنقل إلى التنمية الجهوية والحماية الاجتماعية.

وقد شـــكل مشروع قانون المالية لسنة 2025 أحد أبرز الملفات التي اســـتأثرت بالنقاش داخل البرلمان، لما يمثّله مـــن خارطة طريق اقتصادية واجتماعية للدولة خلال الســـنة الجارية. وإلى جانبه، وافق المجلس على اتفاقيات تمويل عديدة، بينها اتفـــاق مع الصندوق الـــدولي للتنمية الزراعية يهـــدف إلى تمويل المـــشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى في الشمال الغربي، وهو من المشاريع الهادفة إلى تقليص الفجوة التنموية في المناطق الداخلية وتعزيز الأمن الغذائي.

وامتـــدّ العمل التشريعي أيضـــا إلى المصادقة على اتفـــاق قرض مع البنـــك الإفريقي للتنمية بخصوص مشروع يعنى بتعزيز الفلاحة شـــبه الغابية وإصلاح المنظومـــات الغابية والرعوية المتدهورة، كما وافـــق المجلس على اتفاق تمويل مع البنك الأوروبي للاســـتثمار يتعلق بمشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13، الرابطة بين ولايات القصرين وصفاقس مرورا بسيدي بوزيد والقـــيروان، في مشروع يرمـــي إلى ربط الجهات وتنشيط الدورة الاقتصادية بها.

و تمّت المصادقة على قانـــون يتعلّق بتنقيح مرســـوم «فداء»، وهي المؤسســـة المحدثة سنة 2022 للإحاطة بضحايا الاعتـــداءات الإرهابية من الأمنيين والعســـكريين والديوانـــة، وكذلك أولياء الحق من شـــهداء الثورة وجرحاها، كما وافق المجلس على اتفاقيات قرض موجهة لدعم تنافسية المؤسسات وخلق فرص تشغيل جديدة، وعلى ملحق تعديلي لاتفاق سابق يتعلق بتمويل ميزانية الدولة.

وشملت المصادقة أيضا قانونا يتعلّق بإخضاع رئيـــس المجلس الوطنـــي للجهـــات والأقاليم وأعضائه لنفس الأنظمة القانونية المطبقة على رئيس وأعضاء مجلس نواب الشـــعب، وذلك في انسجام مع النصوص المنظمة للهياكل المنتخبة الجديدة.

وواصـــل البرلمان دعم مســـار اللامركزية من خلال المصادقـــة على مشروع قانون أســـاسي يتعلّـــق بالمجالس المحليـــة والجهوية ومجالس الأقاليم، كما صادق على اتفاق قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية للمســـاهمة في ربط عدد من الأحياء الســـكنية بقنوات التطهـــير، إلى جانب اتفاقية قرض مع الصنـــدوق الكويتي للتنمية لتجديـــد وتطوير خطـــوط الســـكك الحديدية المخصصة لنقل الفســـفاط، أحد أبـــرز الموارد الوطنيـــة التي ما تـــزال تعاني مـــن صعوبات لوجستية تعيق مردوديتها الاقتصادية.

كما تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بتنظيم عقود الشـــغل ومنـــع المناولة، في إطار الســـعي إلى حماية اليد العاملة وضبط العلاقة الشـــغلية داخل المؤسسات، ووافق البرلمان أيضا على اتفاقيات تتعلـــق بالبنية التحتية للطرقات، وعلى قانون أساسي يقر الاعتراف المتبادل برخص السياقة بين تونس وإيطاليا. وشملت المصادقة كذلك اتفاقيات لتمويل توســـيع وتأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبـــلي، إضافة إلى اتفاق ضمان مع المؤسســـة الإسلامية لتمويل التجارة من أجل اســـتيراد الغاز الطبيعي لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

اقتراحات بالجملة...

وفي مقابل ما تم إنجـــازه من جانب الوظيفة التنفيذية، شـــهدت الدورة أيضـــا حركية من داخل المجلـــس، حيث تم إيداع 84 مقترح قانون من قبل النواب، كلها قيد الدراســـة داخل اللجان المختصة. وتميّزت هـــذه المقترحات بتنوعها، إذ شملت مسائل اجتماعية ومهنية وتشريعية، من بينها مقترحات لإحداث نحو 30 بلدية جديدة، إلى جانب مشروع قانون يتعلق بالحق في الحضانة العمومية للأطفال دون سن الرابعة.

ومن الملفـــات التي حظيـــت باهتمام النواب كذلك، مشروع يتعلق بتنظيـــم مهنة المحاماة، وآخر بتســـوية مخالفات الصرف، وهي قضايا تحظى بمتابعة كبيرة داخل الأوساط القانونية والاقتصادية، كما طرحـــت مقترحات لتجريم الاعتداء عـــلى الإطار التربـــوي، وضبط النظام الأســـاسي الخاص بقطاع الصحـــة، إضافة إلى مقترح قانون أساسي للميزانية .

ويُنتظر أن تمثّل هذه المقترحات أرضية عمل للجان خلال الدورة المقبلة، خاصة وأن عددًا منها يهم قطاعات اســـتراتيجية ويستجيب لمطالب شعبية متزايدة في الإصلاح والمساءلة.

و تجدر الاشـــارة الى انه تمـــت المصادقة على مقترح قانون واحد مقدم من قبل النواب خلال الدورة الحالية يتعلق بتنقيح الفصلين 96 و 98 من المجلة الجزائية.

انتظارات

و يتطلع الشـــارع إلى مخرجات تقارير لجان التقييم الثلاث، التي سيُبنى عليها جزء كبير من ملامح الدورة القادمة، سواء في ما يتعلق بترشيد الأداء التشريعـــي أو بضبط ضوابـــط الرقابة وتفعيل الأدوات البرلمانية التـــي كفلها القانون والنظام الداخـــلي. كما يُنتظر أن تســـهم هذه التوصيات في تعزيز موقع البرلمان داخل منظومة الحكم، وتحســـين العلاقة التفاعلية بين السلط، بما يخدم المصالح العامة ويســـتجيب لتحديات المرحلة.

ورغم الزخـــم الكمي في النصـــوص المصادق عليها، تبقى الآمال معلّقة على مدى تفعيل هذه القوانـــين وتحويلها إلى إجراءات ملموســـة على أرض الواقع، لا ســـيما في ظلّ سياق اقتصادي دقيق، يتطلـــب وضوحًا في الرؤية السياســـية، وانســـجامًا في الأداء المؤسســـاتي، وسرعـــة في التنفيـــذ. ويُعوّل المواطن عـــلى أن تكون الدورة البرلمانيـــة المقبلـــة نقطة انطـــلاق فعلية نحو إصلاح حقيقي، يُؤسّس لمؤسسة برلمانية فاعلة، منفتحة، وملتزمة بمسؤولياتها الدستورية.

بين فشل «المقاربة بالكفايات» وانتظارات الإصلاح

المدرسة في مفترق طرق

صابر الحُرشاني

مع انطلاق العطلة الصيفية حيث تضع المؤسسات التعليمية اوزارها وينصرف الجميع الى التقييم واستخلاص الدروس والعبر من موسم دراسي مضى في انتظار موسم جديد لا يفصلنا عنه الا شهر او يزيد، تتجدد الآمال بشأن إمكانية تحقيق إصلاح تربوي شامل، يتم من خلاله تجاوز هنات المقاربات بالكفايات.

ومع التقدم الذي تم إحرازه في مسار تركيز المجلس الأعلى للتربية، الذي يُعوّل عليه ليكون الإطار المؤسسي الحاضن لأي عملية إصلاحية جادة وشاملة تتجدد الامال لتحقيق الاصلاح التربوي الذي طال انتظاره.

تجاوز عراقيل المقاربة بالكفايات

والمقاربة بالكفايات هي توجه بيداغوجي يركز على تمكين المتعلم من مجموعة من المعارف والمهارات والسلوكيات التي تمكنه من التفاعل بفعالية مع مختلف الوضعيات الحياتية، و تقوم هذه المقاربة على فكرة أن التعلم لا يجب أن يقتصر على اكتساب المعلومات، بل يجب أن يؤدي إلى بناء «كفايات» قابلة للتوظيف في الواقع، من خلال إدماج المعرفة بالفعل والسياق.

وقد ظهرت هذه المقاربة في سبعينيات القرن العشرين، خاصة في كندا وبلجيكا، قبل أن يتم اعتمادها في تونس بداية من سنة 2002. وقد رُوّج لها كوسيلة لتجاوز التعليم التقليدي، لكنها أثارت جدلاً واسعًا حول نجاعتها وجدواها في السياق التربوي التونسي.

من بين أبرز التحديات التي تواجه الإصلاح التربوي في تونس هي المقاربة بالكفايات، التي تم اعتمادها رسميًا في بداية الألفية الثالثة. هذه المقاربة، التي ظهرت أولى ملامحها في بلدان أوروبا الغربية، خاصة في فرنسا وبلجيكا وكندا، في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات، تعتمد على جعل المتعلم «فاعلاً» في بناء كفاياته، من خلال وضعيّات إدماجية وتعلم بالنشاط والمهام. لكن، رغم الأهداف التي رُوّج لها كثيرًا، إلا أن تطبيق المقاربة بالكفايات في تونس واجه عراقيل عديدة.

ومن الملاحظ انه تم اعتماد هذه المقاربة دون تدريب شامل وفعّال حيث يكشف الخبراء ان غالبية المدرسين لم يُدعَوا إلى التفكير فيها ولا إلى فهم فلسفتها، بل وجدوا أنفسهم مضطرين إلى تنفيذها من خلال كراسات وأنشطة جاهزة تفتقر إلى روح الفهم والتفاعل.

وبحسب خبراء المجال التربوي فقد حمّلت هذه المقاربة المدرّسين عبء إعداد شبكات تقييم متعددة ومعقّدة لا تراعي دائمًا واقع القسم التونسي من حيث عدد التلاميذ أو الإمكانيات المتاحة، مما أنتج في النهاية عملية تقييم بيروقراطية تفتقد للنجاعة.

ويكفي استقراء مكتسبات التلاميذ او على الاقل اغلبهم لفهم درجة الضياع التي باتوا يشعرون بها داخل وضعيات إدماجية مفتعلة، بدل أن تكون منطلقًا للفهم، مما أدى إلى إرباكهم اضافة الى تشكي الاولياء مرارًا من أن أبناءهم لا يكتسبون مهارات أساسية كافية في الحساب أو الإملاء أو فهم النصوص، لأن التركيز في التعليم أصبح مشتتًا بين المشروع والوضعية والتمرين المفتوح، على حساب التمكّن من المعارف الأساسية.

وظلّ ترتيب تونس في التقييمات الدولية، متأخرا في مؤشرات جودة التعليم، حيث لم تُسعف المقاربة بالكفايات المنظومة التربوية في تحقيق قفزة نوعية، فالأهداف ظلت غامضة، والتطبيقات مشوشة، والنتائج مخيبة.

ويؤكد خبراء التربية أن ما حصل فعليًا هو توريد لمفهوم نظري دون تكييف فعلي مع الواقع المحلي. بل إن البعض اعتبر أن المقاربة بالكفايات كانت وسيلة لتفادي التركيز على «جوهر الأزمة» وهو ضعف تكوين المدرّس، واهتراء البنية التحتية، وتضخم البرامج، وانعدام الرؤية طويلة الأمد.

أمام هذا الواقع، بات الرهان اليوم على المجلس الأعلى للتربية كبيرًا. فقد تم الإعلان عن التقدم في تركيزه من قبل الجهات المعنية، من خلال اصدار الاوامر التي تنظم العمل قبل تسمية الاعضاء ما يشير إلى إمكانية انطلاق مشاورات وطنية جدية حول مضامين الإصلاح التربوي. ومن المفترض أن يضطلع المجلس، الذي يُنتظر أن يجمع مختصين وخبراء وممثلين عن الهياكل المهنية والأكاديمية، بدور محوري في إعادة التفكير في كل الاختيارات البيداغوجية، بما فيها المقاربة بالكفايات، وإعادة الاعتبار للتعلم القائم على المعارف الأساسية والقدرة على التحليل والاستيعاب.

ولكي تنجح تونس في تجاوز مخلفات المقاربة بالكفايات واستثمار عطلة الصيف للإصلاح، لا بد من فتح نقاش وطني شامل بمشاركة فعلية للمدرسين والتلاميذ والأولياء، للخروج بتصور موحّد حول المدرسة التونسية التي نريدها. كما يجب مراجعة البرامج من الجذور والتركيز على تطوير المضامين وربطها بواقع التلميذ التونسي، بدل الاكتفاء بتغيير تقنيات التعليم. الاستثمار في المدرّس باعتباره حجر الأساس في أي إصلاح، من خلال تكوين حقيقي، تحفيز مهني، وتحسين ظروف العمل، أمر ضروري.

كما يجب تحييد التعليم عن التجاذبات السياسية حتى لا يكون الإصلاح رهين تغيير الحكومات أو المصالح الظرفية. وأخيرًا، يجب استغلال عطلة الصيف فعليًا عبر تنظيم ورشات عمل، استشارات جهوية، وبلورة خطط قابلة للتنفيذ بدءًا من السنة الدراسية المقبلة.

ومن المعلوم ان الإصلاح التربوي في تونس لا يحتمل مزيدًا من التأجيل، ولا يمكن أن ينجح بشعارات أو مقاربات مستوردة لا تراعي خصوصيات البلاد،وبين دروس الماضي وتطلعات المستقبل، تبدو عطلة الصيف فرصة ثمينة لا يجب تفويتها للانطلاق في عملية إصلاح حقيقية، تضع التلميذ والمدرّس في قلب المشروع، وتجعل من المدرسة التونسية فضاء للتكوين والمعرفة والعدل الاجتماعي.

بعد عقد من الاهمال

المسبح البلدي بزغوان ينبض بالحياة من جديد

محمد الدريدي

بعد عشر سنوات من الإغلاق، يعود المسبح البلدي بزغوان ليُفتح من جديد، لا كمجرد منشـــأة رياضية، بل كفضاء نابض بالحياة، يعانق السباحة والاستجمام، ويحتفي بالأفراح والمناسبات. الحدث ليس مجرد إعادة تشغيل لمرفق عمومي، بل هو استعادة لجزء من ذاكرة المدينة، وعودة لنبض اجتماعي ظل غائبًا لعقد كامل.

عقد من الغياب... ماذا حدث؟

في عام 2015، أُغلق المســـبح البلدي بزغوان لأســـباب تراوحت بين الصيانة المتعثرة، ونقـــص التمويل، وتراجع الاهتمام بالمرافق الرياضية المحلية. ومع مرور الســـنوات، تحوّل المسبح إلى مساحة مهجورة، تكسوها الأعشاب وتغيب عنها الضحكات. أبناء المدينة الذين تربّوا عـــلى ذكريات الصيف في هذا المكان، وجدوا أنفســـهم محرومين من متنفسهم الطبيعي، فيما غابت الأنشطة الرياضية والاجتماعية التي كانت تُقام فيه.

جهود الإحياء... بين المبادرة والتمويل

إعادة فتح المســـبح لم تكـــن وليدة الصدفة، بـــل ثمرة جهود متواصلة من المجتمع المدني، والسلطات المحلية، وعدد من الفاعلين الذين آمنوا بأن للمكان قيمة تتجاوز الجدران والمياه.

تـــم تخصيص ميزانية لإعـــادة التهيئة، شـــملت إصلاح البنية التحتيـــة، وتجديد أنظمـــة التصفية، وتحديـــث المرافق الصحية، مع الحرص عـــلى توفير فضاءات متعددة تلائـــم مختلف الأعمار والأنشطة.

و ما يميز النســـخة الجديدة من المسبح البلدي بزغوان هو تعدد وظائفـــه. فإلى جانب الســـباحة، أصبح المـــكان يحتضن حفلات الزفاف، وأعياد الميلاد، والمناسبات العائلية، وحتى الأنشطة الثقافية والفنية ، حيث تم تصميم فضاءات خضراء ومناطق للجلوس، مع إضافـــة خدمات مثل المقاهي والمطاعم الصغيرة، مما جعله وجهة متكاملة للترفيه والاستجمام.

فرحة الأهالي... وعودة الروح للمدينة

افتتاح المســـبح أعاد البهجة إلى وجوه ســـكان زغوان، خاصة الأطفال والشباب الذين وجدوا فيه متنفسًا صيفيًا آمنًا وممتعًا.

كما عـــبّر العديد من الأهالي عن ســـعادتهم بعودة هذا الفضاء، معتبريـــن أن الأمر يتجـــاوز الترفيـــه ليصل إلى تعزيـــز الروابط الاجتماعية، وتنشـــيط الحركة الاقتصادية المحلية، وخلق فرص عمل جديدة.

و إن المرحلـــة القادمة تتطلب وعيًا جماعيًـــا للحفاظ على هذا المكسب. فالمســـبح البلدي ليس فقط مسؤولية السلطات، بل هو ملك جماعي يجب صونه، وتطويره، والاستثمار فيه.

كما يُنتظر من الجهـــات المعنية تنظيم برامج رياضية وتربوية، وتوفير دورات تدريبية في الســـباحة، لجعل المكان مركزًا للتكوين والتأهيل، إلى جانب الترفيه.

مقترح قانون لإرساء منظومة وطنية للسياحة الاجتماعية في تونس

نحو سياحة عادلة وشاملة

اعداد : مفيدة عياري

في خطوة جديدة تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتوسيع قاعدة الاستفادة من الخدمات السياحية في تونس، شرعت لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية بمجلس نواب الشعب في النظر في مقترح قانون عدد 93 لسنة 2025، الذي تقدم به عدد من النواب، والرامي إلى إرساء منظومة وطنية للسياحة الاجتماعية.

يأتي هذا المقترح في إطار توجه وطني نحو دمقرطة السياحة، وإدماج الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين، والطلبة، في الدورة الاقتصادية لهذا القطاع الحيوي، وذلك عبر تخصيص نسبة لا تقل عن 30% من طاقة إيواء المؤسسات السياحية لفائدة السياحة الاجتماعية.

السياحة الاجتماعية: مفهوم جديد يتوجه اجتماعي

يعرف مقترح القانون السياحة الاجتماعية على أنها «مجموع الأنشطة والخدمات السياحية الموجهة إلى المواطنين، وخاصة الفئات ذات الدخل المحدود، والتي تمكنهم من التمتع بالإقامة والتنقل والترفيه والتثقيف في فضاءات سياحية أو عمومية بأسعار مدروسة ومدعّمة، وفق برامج وطنية منسقة ومؤطرة».

ويهدف هذا التوجه إلى كسر الصورة النمطية للسياحة باعتبارها حكرا على فئة ميسورة فقط، وجعلها حقا متاحا لمختلف فئات المجتمع، في تمازج بين البعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

فئات معنية بتوسيع النفاذ إلى السياحة

يشمل مشروع القانون فئات متنوعة من المستفيدين من منظومة السياحة الاجتماعية، على غرار العائلات محدودة أو متوسطة الدخل، التلاميذ والطلبة، الأطفال في وضعيات اجتماعية هشة، كبار السن والمتقاعدين، الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الجمعيات الثقافية والاجتماعية وغيرها من الفئات التي يتم تحديدها وفق قرارات ترتيبية تصدر عن وزيري السياحة والشؤون الاجتماعية.

ويشكل هذا التصنيف أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المنظومة لضمان توزيع عادل وشفاف للبرامج والخدمات السياحية الموجهة إلى الفئات المستهدفة.

التزام سنوي بتخصيص 30% من الطاقة الإيوائية

في خطوة عملية وجريئة، ينص الفصل الرابع من مقترح القانون على التزام المؤسسات السياحية، سواء كانت عامة أو خاصة، بتخصيص نسبة لا تقل عن 30% من طاقتها الإيوائية والخدمية سنويا لفائدة البرامج الوطنية للسياحة الاجتماعية.

ويمثل هذا الفصل حجر الزاوية في هذا المشروع، حيث ينقل السياحة الاجتماعية من مجرد شعارات إلى التزامات فعلية تُجسّد على أرض الواقع، وتُدرج ضمن مخططات الاستثمار والتصرف في القطاع السياحي.

مسؤولية مجتمعية وتحفيزات مالية

ولضمان الالتزام الجدي من قبل المؤسسات السياحية، ينص الفصل السادس من مقترح القانون على أن احترام مبدأ المسؤولية المجتمعية وتخصيص جزء من الخدمات للسياحة الاجتماعية، يُعد شرطا أساسيا للاستفادة من التحفيزات الضريبية والمالية التي تقرّها الدولة.

وبالتالي، يربط القانون بين الامتيازات والتزامات المؤسسات السياحية، بما يخلق نوعا من التوازن بين المنفعة الخاصة والمصلحة العامة، ويعزز مناخا جديدا من التضامن الاقتصادي داخل قطاع السياحة.

تنمية السياحة الداخلية وتعزيز المواطنة

يرى مراقبون أن هذا المشروع سيفتح آفاقا جديدة أمام تنمية السياحة الداخلية، التي لا تزال تعاني من ضعف في الترويج والدعم، مقارنة بالسياحة الوافدة. فبتوسيع قاعدة المستفيدين داخل تونس، سيُعاد تحريك عجلة السياحة في المناطق الداخلية والجهات التي تعاني من نقص في التغطية السياحية.

كما أن تمكين الفئات المتوسطة والضعيفة من التمتع بعطل وفضاءات ترفيهية ومراكز استجمام، سيساهم في تعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة، والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

قدرة الاستيعاب والتطبيق الفعلي

ورغم الطابع الإيجابي العام للمقترح، إلا أن عددا من الخبراء أشاروا إلى بعض التحديات المحتملة، من بينها مدى استعداد المؤسسات السياحية لتخصيص هذه النسبة المرتفعة من طاقتها للسياحة الاجتماعية، خاصة في ظل ضغوط السوق السياحية الدولية، والحاجة المستمرة لتحقيق أرباح تجارية.

كما يُطرح تساؤل حول آليات الرقابة والتأطير التي ستُعتمد لضمان تنفيذ مقتضيات القانون، ومدى قدرة البرامج الوطنية على استيعاب الأعداد المتزايدة من المستفيدين، دون التأثير على جودة الخدمات.

خطوة جريئة نحو «سياحة للجميع»

يمثل مقترح القانون عدد 93 لسنة 2025 خطوة جريئة في اتجاه بناء سياحة عادلة وشاملة، لا تقتصر على النخبة، بل تشمل الجميع، وتعيد الاعتبار للبعد الاجتماعي والإنساني لهذا القطاع.

وفي حال تمت المصادقة عليه وتطبيقه بفعالية، سيكون لهذا المشروع أثر بالغ في إعادة تشكيل الخارطة السياحية في تونس، وتحويلها إلى أداة من أدوات التنمية الاجتماعية، والعدالة المجالية، والانتماء الوطني.

يبقى الرهان اليوم على قدرة الدولة، عبر مؤسساتها، وعلى استعداد المهنيين، على الالتزام الصادق بتنفيذ هذا القانون، وجعل «السياحة للجميع» واقعا ملموسا لا مجرد شعار.

رغم تراجعها بنسبة فاقت 60 %

يقظة كبيرة لتجنب تكرر سيناريو حرائق الغابات

جلال العرفاوي

مع ارتفاع درجات الحرارة خلال نهاية شـــهر جويلية شهدت الغابات التونســـية المتواجدة اساســـا بمناطق الشـــمال الغربي سلســـلة من الحرائق بكل من ولايات باجة وسليانة وهو ما شكل كابوسا مرعبا لســـكان الغابات وأعاد إلى الأذهان سيناريو حرائق صيف 2022.

مساحات غابية شاسعة

تقدر مساحة الغابات في تونس بـ 5.7 مليون هكتار وهي بذلك تمثل 34 % من المســـاحة العامة للبلاد وتتوزع بين 1.25 مليون هكتـــار غابات و 4 مليون هكتار مراعي و450 ألف هكتار منابت حلفاء أي ما يمثل 163.610 كلم مربع . وتستأثر الدولة بملكية 90 % من الغابات في حين لا يملك القطاع الخاص سوى 10 % منها. ويبلغ عدد ســـكان الغابات نحو مليون ساكن وهو ما يعادل 7 % من مجموع السكان وتساهم الغابات بـ 1.33 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتؤمن 14 % من الناتج المحلي الفلاحي ومثلها من مدخرات الطاقة في حين تقدر القيمة الاقتصادية للغابات والمراعي ســـنويا بنحو 100 مليون دينار. كما تعد أيضا مورد رزق لآلاف من ســـكان المناطق الريفية والغابية حيـــث توفر قرابة 6 مليون يوم عمل ســـنويا وخاصة للفئات الهشة ذلك أن 40 % من هؤلاء الســـكان يتأتى دخلهم أساســـا من الغابات حيث يعتمدون على استغلال منتجاتها مثل الصنوبر والفلين والزعتر والإكليل الجبلي والـــزان والسرو والعرعار والخروب والزقوقـــو والبندق إلى جانب العســـل والفطر الجبلي كما تمنح للأسر وخاصة النســـوة فرصة استغلال النباتات لتقطيرها واستخراج الزيوت وبيعها إضافة إلى إمكانية صناعة الفحم انطلاقا من المخزون الهام للحطب المتوفر بالغابات وتوفير مداخيل إضافية لتحسين مستوى عيشهم .

خسائر ضخمة

بين التقرير السنوي للغابات في تونس لسنة 2023 توثيق 693 حريقا من قبل الحماية المدنية من بينها 436 حريقا تســـببت في إتلاف 5687 هكتـــارا. وبلغ إجمالي المناطـــق الغابية المحروقة في تونس بين 2016 و2023 حوالي 56 ألف هكتار، أي ما يعادل 4.7٪ من إجمالي مســـاحة الغابات في البلاد ، علمـــا وأن أكثر من 40 % من المســـاحات الغابية في تونس تُصنف كغابات ذات نوعية رديئة ومأهولة بشجيرات منخفضة. ويستعيد التونسيون ذكرى صيف 2022 حين اندلع حريق ضخم بجبـــل «بوقرنين» والذي أتى على مســـاحة 500 هكتار من غابات الصنوبر واســـتغرقت السيطرة عليه ثلاثة أيام متتالية.

تراجع بـ 60 % في عدد الحرائق

مع بداية ســـنة 2024 أخذ حجم حرائق الغابات منحى تنازليا حيث لم تتجاوز المســـاحات المتضررة من النـــيران 733 هكتارا . وسجلت حرائق الغابات في تونس خلال صيف 2025 الحالي تراجعاً ملحوظا حيث تم تســـجيل انخفاض بنســـبة فاقت 60 % في عدد الحرائق مقارنة بالفترة نفســـها من عـــام 2023 ، فيما تراجعت المساحات المتضررة بأكثر من 70% . وقد تم تسجيل أكبر الحرائق بكل من جبل " ســـيار" بمنطقة سيدي إســـماعيل بولاية باجة ،وبجبل " الدحارة " التابع لمعتمدية برقو من ولاية سليانة ، وبجبل « منصور « الرابط بين ولايتي زغوان وسليانة وبمنطقة " الدولاب " الجبلية التابعة لمعتمدية سبيطلة بولاية القصرين

ويمكن أن يســـاهم تراجع نســـبة حرائق الغابات في تونس في تشجيع حملات التشـــجير من أجل إعادة إحياء المناطق المتضررة خلال السنوات الماضية.

الديوان الوطني للحماية المدنية يتدعم

تراجع عدد حرائق الغابات يعود أساســـا إلى تحسن أنظمة الإنذار المبكر والمراقبة الجوية عبر الطائرات المسيرة وتكثيف الحمـــلات التوعويـــة الموجهة للمواطنين وســـكان المناطق الجبليـــة ، إلى جانب تعزيز التنســـيق بـــين الحماية المدنية والغابات والجيش الوطني وتفعيـــل خطط التدخل السريع ورفع جاهزية فرق الإطفاء الميدانية . وأوضح وزير الداخلية خالد النوري خلال الجلسة العامة للمجلس الوطني للجهات والأقاليـــم المنعقدة نهية شـــهر جويلية المـــاضي أن الديوان الوطني للحماية المدنية عزز قدراته الميدانية من خلال تدعيم 125 وحدة قارة بمختلف الجهات وتركيز تسع فرق متنقلة بالمناطق الغابية وإحداث 16 مركزا موســـميا بالمناطق ذات الكثافة الزراعية ، إضافـــة إلى تثبيت ثمانية مراكز متقدمة للنجدة والإسعاف على الطرقات، خاصة بالمناطق المصنفة « سوداء « والتي تعمل وفق نظام 24/24 لتأمين سرعة التدخل والاستجابة في الحالات الطارئة.

تطوير منظومة الرقابة بالأقمار الصناعية

لإعادة إرجاع الغابة إلى ســـالف عهدهـــا يؤكد خبراء البيئة على أنه يجب توفير اســـتثمارات ضخمة ذلك أن كلفة الهكتار الواحد تتراوح بين 20 و50 ألف دينار. وقد تم خلال ســـنة 2024 تشجير ســـوى 5447 هكتارا من الغابات ، ويتواصل خلال السنة الحالية 2025 تنفيذ مشروعين يهتم الأول باســـتعادة النظم الإيكولوجية للغابات المتدهورة في تونس واستصلاحها والذي ينتهي سنة 2030 وسيســـتفيد منه 37 ألف من سكان الغابات موزعين بين 25 ألف بجندوبة و12 ألف بالقصرين حيث سيتم اعتماد التواجد المتواصل خلال فترة الحرائق في المجال الغابي سواء عن طريق أعوان الغابات أو المتطوعين لمعاضـــدة جهود الدولة في حماية الثـــروة الغابية ، أما الثاني فيشمل فيهتم بإعادة تشـــجير الغابات التونسية التي تضررت من الحرائق وذلك بالشراكة مـــع وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية ومع الإدارة العامة للغابات حيث ســـيتم في مرحلة أولى زراعة 11 ألف شـــجرة « كلاتوس « بمنطقة سجنان كجزء أول من برنامج شامل لإعادة تشجير الغابات وذلك بغراسة ما يقارب 100 ألف شجرة في جميع أنحاء الجمهورية خلال سنوات 2024 ـــ 2025 ـــ 2026 . كما يشـــمل البرنامج الوطني للغابات والمراعي ومشـــاريع التنمية غراســـة 6.7 مليون شتلة إضافة إلى 2.3 مليون شـــتلة في إطار الشراكة مع المجتمع المدني والشركات والبنوك والبلديات . ويشدد خبراء البيئة على ضرورة تعزيز قدرات جهاز إدارة الغابات وتطبيق القانون بشـــكل قوي وفاعل إضافة إلى تطوير منظومة رقابة الأقمار الصناعية لرصد الحرائق مبكرا.

عددها قليل و منخرطوها لا يتجاوزون 87 الف

متى تستعيد دور الشباب دورها؟

صابر الحُرشاني

ما تزال مؤسسات دور الشـــباب تبحث عن دور فعلي لتكون الحاضنة الاولى للوعي و المواطنة و الثقافة في وقت تتفاقم فيه آفات مثل المخدرات والعنف والانقطاع المبكر عن الدراسة.

ومنذ ســـنة 1963، عندما تمّ بعث أول دار شـــباب في رادس، بدأت الدولة التونســـية في تركيز شـــبكة وطنية من المؤسسات الشـــبابية، تراوحت بين دور شـــباب قارّة، ومركبات شبابية، ونواد ريفية، ووحدات متنقلة. وقد بلغ عددها 777 مؤسســـة موزّعة على تراب الجمهورية.

و تضـــم هذه الشـــبكة اليوم ما يزيد عن 360 دار شـــباب، واذ تبدو هذه الأرقام مبشّرة ومعـــبّرة عن اهتمام كبير، ولكن واقع الحال يروي حكاية أخـــرى، قوامها ضعف الإقبال، وقلة التأثير، وتدهور البنية التحتية، وشحّ في الموارد البشرية.

وتُعدّ دُور الشـــباب فضاءات حيوية تحتضن طاقات الناشئة وتوجّهها نحو مســـارات بنّـــاءة، فهي تمثل مجـــالًا مفتوحا للتعبير، والتكوين، وتنمية المواهب في مجالات الثقافة، والفنون، والرياضة. وتوفّر هـــذه الفضاءات بيئة آمنة تُعزّز روح المبادرة والعمـــل الجماعي، وتســـهم في حماية الشـــباب من مظاهر الانحراف والتطرّف.

وضعية مأسوية

وعديدة هي دور الشـــباب التي اغلقت ابوابها أو التي تعمل بالحد الادنى أو الاقل من الاطارات الشبابية و التي تعاني ضعف الاقبال من الشباب الذي باتت فضاءات اخرى خطرة تستقطبه.

وبلغة الأرقام الرســـمية، لا يتجاوز عـــدد المنخرطين في دور الشـــباب 87 ألف شـــاب، من أصل ملايين الشبان المنتشرين في الأحياء والقرى والمدن.

وتفتح هذه النســـبة الضئيلة أبواب التســـاؤل حول أسباب عزوف الشباب عن هذه المؤسســـات التي يُفترض أنها وُجدت لأجلهم، ورغم تعدد الأنشـــطة وتنوع العروض من نوادٍ بيئية وصحية وفنية وسمعية بصرية، فإنّ أغلبها بقي في شكل برامج تقليديـــة لا تواكب تطلعات الجيل الجديـــد، ولا تجذب انتباهه في عصر الرقمنة والوســـائط المتعددة وفق شـــهادات للشباب انفسهم.

و مـــن أبرز الملاحظات أن كثيرا من دور الشـــباب تحوّلت إلى فضاءات إدارية، غـــاب عنها النبض الشـــبابي، وحلّت محلّه ملفات ورقية وخطط تنشـــيط موسمية لا تملك الاستمرارية، كما أن البنيـــة التحتية لعدد كبير من هذه الدور لم تعد صالحة لاستقبال جمهور واسع، إما بسبب التقادم، أو لغياب الصيانة، أو لنقص التجهيزات الحديثة التي تســـتجيب لما ينتظره الشاب من تجربة ثقافية أو رياضية أو فنية متكاملة.

أزمة الموارد البشرية.

ولا تتوقّف الأزمـــة عند البنية والمحتوى فحســـب، بل تمتد لتشمل الإطار العامل نفسه، إذ تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 700 أستاذ تنشـــيط معطّل عن العمل، بعضهم ينتظر منذ أكثر من عشر سنوات.

ورغم وجود هذا العدد، إلا أنّ عدّة مؤسســـات شبابية تُسيّر اليوم بإطارات محـــدودة العدد أو بكفاءات خارج الاختصاص، ممّا ينعكس على جودة البرامج ونجاعة التفاعل مع الشباب.

و بينما تتســـع رقعة التهميش الاجتماعي، ويُدفع بالشباب إلى أحضان الشـــارع والتطـــرّف والانحراف، تظلّ مؤسســـات الشـــباب عاجزة عن اســـتيعاب طاقاته، وفي ظل هذه المعادلة المختلّة، يصبح من الضروري مساءلة السياسات العمومية عن جدوى الاســـتثمار في مؤسسات لا تجد جمهورها، ولا تنجح في استقطاب الفئات المستهدفة.

وسبق لرئيس الجمهورية قيس سعيد أن لاحظ هذا التدهور الحاصل في دور الشباب، داعيا الى تجاوز الوضعية الحاصلين في لقائين على الاقل مع وزير الشباب و الرياضة الصادق المورالي.

وفي الســـنوات الأخيرة، ارتفعت مـــؤشرات تعاطي المخدرات بين الفئات العمرية من 15 إلى 25 ســـنة، وظهرت بوادر خطيرة لعنف مدرسي، وانقطاع مبكر عن التعليم، وكلّ هذه المؤشرات لا يمكـــن مواجهتها بحلول أمنيّة أو قانونيّة صرفة، بل تحتاج إلى جبهة ثقافية ومجتمعية تبدأ من دور الشباب، وتُبنى على تأطير حقيقي وتعليم غير نظامي يكمّل المدرسة والأسرة.

و في غياب هذا الدور، تبقى دار الشباب أشبه بفضاء مهمّش داخل حيّ مأهول، لا يزوره أحـــد، ولا يفتقده أحد، ولئن كانت البلاد تراهن عليـــه كمنفذ للتعبير وصقـــل المواهب وتكريس الوعي، فإن الواقع الحالي يضعنا أمام مؤسسات منهكة، تُراوح بين الروتين الإداري والمبادرات الفردية.

و من الضروري أيضًا التفكـــير في آليات جديدة لتمويل هذه المؤسسات، سواء عبر شراكات محلية، أو عبر استثمار كفاءات المجتمع المدني، أو بفتح أبواب العمل التطوعي المنظّم، فالمسألة لا تتعلق بعدد المؤسســـات أو حجم الاعتمادات، بل بمدى إدماج هذه الفضاءات ضمن السياسات الاجتماعية والثقافية للدولة والمجتمع على حدّ سواء.

اية حلول ؟

و تبدو الحاجة ماســـة الى وضع تصور نمـــوذج جديد لهذه الفضاءات، يكون قادرا على اســـتيعاب تطلعات الجيل الجديد، ويُوفّر له بيئة حاضنة للإبداع والانخراط في الشأن العام.

و في عصر تتغيّر فيـــه المرجعيات الثقافيـــة والتكنولوجية بسرعة، لم يعد ممكنًا أن تشـــتغل دور الشباب بنفس الوتيرة التي كانت عليها في التســـعينات، فالشـــاب اليوم يريد فضاء مفتوحا، سريع التفاعل، متعدد الأنشـــطة، يُمكّنه من المبادرة، ويعترف بخصوصياته، ويُدمجه في قضايا مجتمعه، لا أن يعيد عليه نفس دروس التعبير الجسماني أو النحت أو مسرح الهواة بأساليب تقليدية فقدت بريقها هذا ان وجدت.

ويبقى هذا الســـؤال قائما حول موعد استعادة دور الشباب لدورها،في انتظارات اجابات تُعيد الاعتبار للسياســـات الثقافية والاجتماعية، وتمنح الشباب ما يستحقه من اهتمام وتخطيط.

الإدارة العامة للأداءات تنشر الأجندة الجبائية لشهر أوت 2025

ضبطت الإدارة العامة لـلأداءات بوزارة المالية ضمن الأجندة الجبائية لشـهر أوت الجـاري أربعة مواعيـد لخلاص بعض الالتزامـات الجبائية المحمولـة على الأشـخاص الطبيعيين والمعنويين والشركات.

وبيّنت الإدارة العامـة للأداءات، أن يوم 15 أوت هو آخر آجل لإيداع التصريح بالنسبة الى الاشخاص الطبيعيين.

كما حددت يوم 20 أوت كآخر موعد لإيداع التصريح الشهري بالنسبة إلى الأشخاص المعنويين المنخرطين بمنظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد.

وأضافت، الإدارة العامة للأداءات، أن يوم 25 أوت الجاري هو آخر آجل لإيداع التصريح السنوي بالضريبة على الدخل بالنسبة إلى الأشـخاص الذين يحققون أرباح الاسـتغلالات الفلاحية والصيد البحري.

وتـم أيضا تحديد يوم 28 أوت كآخـر موعد لإيداع التصريح الشهري بالنسبة الى الاشـخاص المعنويين من غير الخاضعين للنسيج ودفع الأداء عن بعد .

ولاحظت الإدارة العامة للأداءات، أنـه يقصد بهذه التواريخ كآخر يوم من الأجل القانوني المحدد لإيداع التصاريح الجبائية وليـس اليوم الوحيد لإيداعها، وبالتـالي يمكن ايداع التصاريح المذكورة في الايام السابقة للأجل الاقصى.

امتياز صفة المتعامل الاقتصادي
طرح الإشكالات لإيجاد الحلول

أسـندت الإدارة العامـة للديوانة التونسـية مؤخرا صفة المتعامـل الاقتصادي لـ20 مؤسسـة اقتصاديـة جديدة بين مصدرة كليـا وصناعية وشركات ناشـئة وشركات الخدمات اللوجسـتية ليرتفع العدد الجملي حاليا للمؤسسات المتحصلة على هذه الصفة 202 مؤسسة .

وتجدر الإشـارة إلى أنّ صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد هي علامة جودة تسـند من قبل الإدارة العامة للديوانة لكلّ شخص طبيعي أو معنوي منتصب بالبلاد التونسـية يمارس نشـاطا يرتبط بالتجارة الخارجية يكون محلّ ثقة لدى إدارة الديوانة.

وتنتفع المؤسسـات المتحصّلة على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد اسـتنادا إلى معايـير المنظمة العالميـة للديوانة بعديد التسهيلات على مسـتوى الإجراءات عند تعاملهم مع مختلف مصالح الإدارة العامة للديوانة وذلـك من خلال الرفع الفوري للبضائع المورّدة دون إجراء معاينة فعلية عند النقاط الحدودية وذلك بواسـطة تصاريح مبسّطة وفق أحكام مجلة للديوانة أو تصاريح مفصّلة توجّه آليا إلى المسـلك الأخضر الّذي يمكّن من ربح الوقت عند تسريح البضاعة.

كمـا تمكّن صفة المتعامل الاقتصـادي المعتمد من التصرّف في البضائع المورّدة حـال انقضاء مدّة زمنية محددة بالاتفاقية بقرار معاينة البضائع بمحلات المؤسسة مع ربط كل العمليات الديوانية بمكتب الإلحاق والذي يعد الأقرب من حيث المسافة إلى مقر المؤسسة إضافة إلى تبسيط إجراءات العبور والتواصل مع مصالح الديوانة.

ورغـم أن صفة المتعامل الاقتصادي عـدة امتيازات لفائدة المؤسسـات إلا أنها تفرض بالتوازي مع ذلك حل عدة إشكالات تعترض المؤسسات المصدرة وهو ماتعمل الإدارة العامة للديوانة التونسية على إتباعه من ذلك عقدها مؤخرا اجتماعا مع ممثلي الغرف التابعة لمنظمة كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية للاستماع إلى مشـاغلهم والإطلاع على الصعوبات والاشكاليات التي تعترض المتعاملين الاقتصاديين عند إنجاز عمليات التوريد والتصدير وتقديم إقتراحاتهم لمزيد تسهيل وتبسيط الإجراءات الديوانيـة وذلك بهدف دفع التصدير ودعم القدرة التنافسـية للمؤسسات المنتصبة بالبلاد التونسية.

جامع الزيتونة ضمن السجل المعماري والعمراني للتراث العربي

تم تسـجيل جامع الزيتونة المعمور ضمن السجل المعماري والعمراني للتراث العربي، وذلك في ختام أشغال الاجتماع العاشر للمرصد الحـضري التابع للمنظمة العربيـة للتربية والثقافة والعلوم (الألكسـو)، المنعقد بالعاصمة اللبنانية بيروت من 28 إلى 30 جويلية المنقضي.

ويُعدّ هذا التسـجيل وفق بلاغ لوزارة الثقافة، اعترافًا إقليميًا بقيمة هذا المعلم التاريخي والمعماري العريق وإضافة نوعية إلى رصيد تونس الثقافي بما يُجسّـد ما تزخر به من إرث حضاري ثري وراسخ في وجدان الأمة العربية والإسلامية.

وقد تـولّى المعهد الوطني للـتراث إعداد ملف ترشـيح هذا المعلم الثقافي، في إطار جهوده المسـتمرة لحماية التراث الوطني والترويج له على المستويين العربي والدولي.

ويُعتبر جامع الزيتونة أحد أبرز المعالـم الدينية والعلمية في تونس والعالم الإسلامي، حيث اضطلع بدور محوري على مدى قرون كمركز للإشعاع الفكري والديني، مما جعله رمزًا للهوية الثقافية والوطنية.

ويهدف تسجيل المعالم المعمارية والعمرانية في السجل العربي إلى حماية الموروث الثقافي وتعزيزه، والتعريف به على المستويين الإقليمـي والدولي، بما يكرّس مكانته كمكـوّن أصيل في ذاكرة الشعوب العربية.

وقد تمّ الإعلان، في ختام الاجتماع، عن قائمة المعالم المعتمدة رسميًا ضمن السجل، من بينها جامع الزيتونة المعمور، حيث تم تسليم شـهادة التسجيل من طرف الجهات المختصة، في خطوة تُؤكّد التزام تونس بصون تراثها الحضاري والتاريخي.

صادرات قطاع الصناعات التقليدية خلال سنة 2024 تجاوزت 160 مليون دينار

أبرز وزير السـياحة سـفيان تقية أهمية قطاع الصناعات التقليديـة في التصدير، مشـيرا إلى أن قيمة صـادرات القطاع سـنة 2024 بلغت أكثر من 160 مليون دينار وجانب منها من منتوجات الفخار.

كان ذلك خـلال افتتاحه نهاية الاسـبوع الماضي رفقة والي مدنين وليد الطبوبي ووفد من الوزارة، للمهرجان الدولي للفخار بقلالة في دورته 24 والتي ستتواصل حتى يوم 17 اوت.

واعتـبر الوزير هذا المهرجان فرصـة متجددة لتثمين حرفة الفخار ثقافيا وتنشـيط السـياحة في المدن والاعتراف بحرفة عريقة بالجزيرة ضاربة في القدم ،ومناسبة للتأكيد على أهمية الفخـار كاحدى الصناعـات التقليدية والتركيـز عليها لمزيد التعريف بعراقة هذه الحرفة بخصوصياتها المميزة وبشهرتها العالمية.

وأشـار إلى «وجود برنامج لحماية فخـار قلالة والعمل على الحفاظ على ميزته بعلامة جودة خاصة، ما يعطيه قيمة اضافة وترويجا أكثر، داخليا وخارجيا، إلى جانب أهمية نفاذ الشـباب وخريجي التعليم العالي إلى القطـاع في تنويع للمنتوج وابتكار وتجديد» حسب قوله.

وأكد على أهمية المهرجان وغيره من المهرجانات بولاية مدنين في الترويج لمنتوجات الصناعات التقليدية وإبراز الخصوصيات والتعريف بها، مشـيرا إلى دعم هذه التظاهـرات والعمل على مزيـد التجديد في الفقـرات وإعطائها إضافـات أخرى لتلبي حجم انتظارات الجمهور وخاصة في الصائفة وفي ذروة الموسم السياحي حيث يتنوع الجمهور .

تحويل وقتي لجزء من الطريق الوطنية عدد8 على مستوى تقاطعها مع الطريق السيارة أ4 بالرمال

أعلنـت الإدارة العامة للجسـور والطرقات بـوزارة التجهيز والإسـكان في بلاغ لها أمس أنه في إطار مـشروع إنجاز الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت قسـط عدد1، سـيتم بدايـة من يوم امس ولمدة أربعة أشـهر تحويل وقتي لجزء من الطريق الوطنية عدد8 على مستوى تقاطعها مع الطريق السيارة أ4 بمنطقة الرمال من معتمدية جرزونة وذلك لإنجاز محول على مسـتوى هذا التقاطع. ودعت وزارة التجهيز والإسكان مستعملي هذه الطريق للتخفيض من السرعة واحترام العلامات التوجيهية والمرورية.

تونس

عامان سجنا لموظف عمومي استولى على أكثر من 300 ألف دينار

مثّل أمام الدائرة الجنائيـــة بالمحكمة الابتدائية بتونس مُحاسب لدى شركة، تســـاهم الدولة في رأسمالها، متهم بالاســـتيلاء على أموال عمومية وُضعت تحت مسؤوليته، وقد وجهت المحكمة تهما إلى الموظف تتعلق بـ «اســـتيلاء موظف عمومي على أموال وضعت تحت تصرفه بمقتضى وظيفه».

وتفيد أوراق الملف أن الموظف وهو محاسب بقسم المالية بشركة شبه عمومية عمد على فترات متباعدة بلغت حوالي 4 سنوات الاستيلاء على أموال في شكل دفعات، وقد اتضح وفق الأبحاث والاختبارات المأذون بها من قبل المحكمة أن المبالغ المستولى عليها تجاوزت الـ 300 ألف دينار.

وحســـب المعطيات المتوفرة فإن المتهم وهو يشـــتغل بقســـم المالية، عمد إلى وضع حيلة جهنمية تم من خلالها الاستيلاء على الأموال على دفعات من خلال فتح حسابات افتراضية على المنظومة الاعلامية التابعة للشركة والإيهام بوجود الأموال في هذه الحســـابات وأنها مازالت على ذمة الشركة، في حين أنها اختفت وقام بالاســـتيلاء عليها، وقد ظل يعمل بهـــذه الطريقة طيلة ســـنوات ورغم عمليات الرقابة الروتينية المجراة على الحســـابات فإنه ظل يوهم المسؤولين بوجود الأموال في حسابات الشركة.

وبعد قرار إجراء جرد شـــامل للمداخيل المالية للشركة تم التفطن إلى وجود نقص كبـــير في المداخيل مع مقارنة الحسابات القائمة في المنظومة الاعلامية، ليتم التفطن إلى عمليات الاســـتيلاء وتوجيه الشكوك نحو المحاسب ، ليتم إيقافه وإيداعه السجن على ذمة الأبحاث.

هذا وقد قضـــت الدائرة الجنائيـــة بالمحكمة الابتدائية بتونس بالسجن مدة عامين اثنين في حق المتهم مع خطية مالية..

بنزرت

كهل يدهس ابن شقيقه بجرار

شـــهدت منطقة الطواجنية، التابعة لمعتمدية جومين، حادثة أليمة تتمثل في دهـــس كهل، في العقد الخامس من العمر ،على وجه الخطأ ابن شـــقيقه، البالغ من العمر 13 ســـنة ،فارداه قتيلا على عين المكان. وبعد المعاينة الميدانية تم نقل الجثة إلى المستشـــفى الجهوي لعرضها على الطب الشرعي لتحديد أســـباب الوفاة وفتـــح بحث تحقيقي في الحادثة.

بنزرت

الإطاحة بمروجي مخدرات

تمكنت شرطة النجدة ببنزرت من القبض على شخصين ، 36 سنة و 41 ســـنة، كانا على متن دراجة نارية بصدد ترويج الأقراص المخدرة داخـــل الأحياء وعثر لديهما على 290 قرصا مخدرا تم حجزها إضافة إلى مبلغ مالي وهواتف جوالة و الدراجة النارية.

و باستشـــارة النيابة العمومية بالمحكمـــة الابتدائية ببنـــزرت أذنت بالاحتفـــاظ بهما واســـتكمال الإجراءات القانونية اللازمة في شأنهما قبل عرضهما على المحكمة.

القصرين

وفاة خمسة أشخاص في اصطدام «لواج» وشاحنة

توفي 5 أشـــخاص على عين المـــكان وأصيب 4 آخرين في حادث مروري جد في منطقة مغيلة، من معتمدية سبيطلة ،بعد اصطدام سيارة أجرة « لواج « وشاحنة خفيفة لنقل البضائع. .

تونس

الحكم على إرهابية بـ 4 سنوات سجنا

حكمت هيئة الدائرة الجنائية المختصة في النظر في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس بالسجن لمدة 4 سنوات في حق فتـــاة بتهم تبني الفكر الجهادي التكفيري وتمجيد التنظيمـــات الإرهابية وقياداتها عـــلى منصات التواصل الاجتماعي والالتحاق بها.

الزهروني

الإطاحة بمنفذي عملية براكاج خطير

نجحت الوحـــدات الأمنية التابعة لمركـــز الأمن الوطني بالزهروني في الإطاحة بمنحرف مصنّف خطير بعد أن عمد إلى تنفيذ براكاج دموي لشـــاب، في العقد الثاني من عمره، وخلّف له أضرارا بدنية كبرى.

وحسب المعطيات المتوفرة فإن المنحرف حاصر الضحية في أحد الأنهج بجهة الزهروني وحاول سلبه أمواله وهاتفه، وحين تصدى له عمد إلى تسديد طعنة غادرة بسكين كانت بحوزته على مســـتوى يد الضحية، مما تسّبب له في قطع الشرايين وحدوث نزيف دموي.

وبناء على هـــذه التطورات، تحرّكـــت الوحدات الأمنية وأمكن لها في توقيت قياسي من حصر الشُبهة في منحرف مصنّف خطـــير وتمت ملاحقته وتحديد مـــكان اختبائه بجهة سيدي حسين السيجومي، وإلقاء القبض عليه مع حجز أداة الجريمة.

وقـــد أذنت النيابة العمومية بالاحتفاظ به لاســـتكمال الأبحاث قبل عرضه على القضاء لمحاكمته، مع الإشارة إلى أن الشاب الضحية تم إخضاعه إلى عملية جراحية عاجلة لإنقاذ حياته..

حلق الوادي

إيقاف سارق العيادات الطبية

تمكن أعوان مركز الأمن الوطني بحلق الوادى من إيقاف شخص محل تفتيش، تخصص في سرقة العيادات الطبية بولاية منوبـــة وسرقة ما بداخلها مـــن تجهيزات وأموال ، وقد تم تســـليمه للوحدات الأمنية بمنوبة وعرضه على المتضررين.

للإشارة فإن كاميرات المراقبة وثقت قيام المتهم بعمليات النهب و السرقة من داخل العيادات المذكورة.

قابس

العثور على جثة امرأة بوادي السراق

تم إيقـــاف زوج الضحية التي عُثرعـــلى جثتها بوادي السراق التابـــع لمعتمدية قابس الجنوبيـــة، ومن المنتظر أن يتم عرضه على أنظار قاضي التحقيق بشـــأن الحادثة حيث كشفت المعاينة الأولية أن الجثة تحمل آثار عنف. و الضحية هي امرأة، في العقد الرابع من عمرها.

قابس

العثور على جثة فتاة داخل منزلها

تم العثور على جثة وفاة، تبلغ 18 سنة من العمر، جثة هامـــدة في منزلها بجهة مطرش جنوب مدينة قابس. وقد تم تســـليم الجثة إلى الوحدات الأمنية لنقلها إلى المستشفى الجهوي لعرضها على الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة وفتح تحقيق في الغرض.

قفصة

شاحنة تدهس طفلة

توفيت طفلة، تبلغ من العمر 11 ســـنة، اثر تعرضها إلى الدهس بواسطة شاحنة في حي المولى بمدينة قفصة.

وقد تم نقل جثة الطفلة إلى المستشفى الجهوي الحسين بوزيان في حين أذنـــت النيابة العمومية بعرضها للتشريح لتحديد أسباب الوفاة.

على مسرح قرطاج:

نانسي عجرم تعيد بريق الغياب بتألق وحضور ينبض بالحياة

ثماني سنوات من الغياب لم تُطفئ وهج العلاقة بين نانسي عجرم وجمهور مهرجان قرطاج. بل على العكس، بدا أن هذا الغياب الطويل زاد من توق الجمهور، وجعل من عودتها حدثا استثنائيا انتظره كثيرون، وتجلّى في سهرة أثبتت أن جمهور قرطاج لا ينسى، وأن الغياب الطويل لا يُلغِي مكانة من يستحقها.

في إطار فعاليات الدورة 59 من مهرجان قرطاج الدولي، وقفت نانسي عجرم مجددًا على ركح المسرح الأثري، في أمسية أكدت أن بعض الأصوات لا يخفت حضورها، وأن بعض المسافات لا تباعد بين الفنان وجمهوره حين يكون الرابط الحقيقي هو الفن.

منذ الساعات الأولى للمساء، كانت ملامح السهرة واضحة: ازدحام في المداخل، جمهور من مختلف الأعمار، ومدارج امتلأت بالكامل قبل ساعات من صعود الفنانة اللبنانية.

عند الساعة العاشرة، دخلت نانسي المسرح على إيقاع أغنيتها الإيقاعية «بدنا نولّع الجو»، فاشتعلت الأجواء بالفعل. الجمهور قابلها بهتاف طويل، تصفيق مستمر، وابتسامات لم تُخفِ فرحة اللقاء بعد انقطاع. كان واضحا أن اللحظة أكبر من مجرد افتتاح حفل: كانت استعادة لحضور افتقده الجمهور، وحنينا لم تُخفِه نانسي نفسها.

«اشتقتلكم عن جد. مرّت ثماني سنوات على آخر لقاء، لكنكم دائمًا بقلبي. شكرًا على هذا الحضور، وشكرًا لإدارة المهرجان على التنظيم»، هكذا خاطبت نانسي جمهورها، بكلمات بسيطة لكن صادقة، اختزلت بها شعورها وسياق عودتها.

امتدّ العرض على مدار ساعتين، وقدّمت خلاله نانسي مجموعة مختارة من أغاني ألبومها الجديد «نانسي 11»، أبرزها «يا قلبو»، إلى جانب ميدلي من أنجح أغنياتها التي صنعت بها مسيرتها في العقدين الأخيرين، مثل: «معاك»، «من ده اللي نسيك»، «عم بتعلّق فيك»، و«أخاصمك آه»، «لون عيونك»، «شيخ الشباب»، «حبك سفّاح»، «تيجي ننبسط»، و«الدنيا حلوة».

تنقّلت نانسي بسهولة بين الإيقاع السريع والرومانسي، وسط تفاعل من الجمهور لم يفتر طوال الحفل. كان الغناء جماعيا تقريبا، حيث ردد الجمهور كلمات الأغاني من بدايتها حتى نهايتها، وكأنهم كانوا شركاء في العرض لا متلقّين.

نانسي لم تعتمد على الاستعراض، ولم تُحمّل الحفل مؤثرات زائدة. ما قدّمته كان عرضا موسيقيا واضح الملامح، قائما على حضورها، وصوتها، وتاريخها الفني.

في الندوة الصحفية التي تلت السهرة، تحدّثت نانسي بوضوح عن شعورها بعد العودة، وقالت: «سعيدة جدًا بوجودي مجددًا على هذا المسرح. الجمهور التونسي لم يتغير، لا يزال وفيّا، يحب الفن من قلبه، وهذا الشعور هو نفسه الذي لمسته قبل سنوات. عدت برصيد فني أكبر، وغنيت ساعتين، لكن في داخلي كنت أريد أن أستمر لثلاث أو أربع ساعات. الجمهور هو من يدفعنا للعطاء أكثر.»

وعند سؤالها عن إمكانية تقديم عمل باللهجة التونسية، أجابت: أتمنى ذلك، و أنا بانتظار أغنية جميلة أتعاون فيها مع شاعر أو ملحن تونسي. أعلم جيدا كم الجمهور التونسي ذوّاق، وكم يقدّر الفن الحقيقي.»

ريم حمزة

مهرجان المنستير الدولي:

بلطي يتألق على ركح الرباط في عرض فرجوي استثنائي

في إطار فعاليات الدورة الثانية والخمسين من مهرجان المنستير الدولي، كان جمهور المدينة العريقة على موعد مع سهرة استثنائية أحياها نجم الراب التونسي والعالمي بلطي، الذي قدّم عرضًا فنّيًا متكاملاً مزج بين الغناء والموسيقى والرقص التعبيري، في تجربة فنية فريدة شدت الأنظار وأشعلت الحماس.

اعتلى بلطي ركح رباط المنستير وسط هتافات مدوّية من جمهور غفير، مثّل فسيفساء من مختلف الأعمار والفئات الاجتماعية، بدء من الشباب وصولا إلى الكهول وكبار السن، في مشهد يؤكد مجددا مدى قدرة هذا الفنان على الوصول إلى قلوب الجميع، وتثبيت اسمه كواحد من أبرز الأسماء التي تركت بصمة واضحة في الساحة الفنية التونسية والعربية.

وخلال أكثر من ساعتين من الزمن، قدّم بلطي باقة من أشهر أغانيه التي يحفظها الجمهور عن ظهر قلب، وتفاعل معها الحاضرون بكل حماسة، مرددين الكلمات ومشاركين نجمهم المحبوب لحظات استثنائية من الفرح والانفعال. و قد تميّز العرض بروح القرب من الجمهور، إذ لم يقتصر الحفل على الأداء فقط، بل تخلّلته لحظات من التفاعل المباشر، جسدت العلاقة الفريدة التي تربط بلطي بجمهوره.

ورغم حضوره الطاغي، لم يحتكر بلطي الركح لنفسه، بل تقاسم الأضواء مع مجموعة راقصة محترفة تضم 16 راقصا وراقصة، قدّموا لوحات فنية راقية دعمت الأغاني وأضفت عليها بعدا بصريا وجماليا مميزا. كما فتح المجال أمام عدد من الفنانين الشباب ليشاركوا في العرض، في لفتة كريمة تعكس إيمانه بضرورة دعم المواهب الصاعدة ومنحهم فرصة الظهور والتعبير.

و في تصريح خصّ به وسائل الإعلام عقب العرض، كشف بلطي عن تحضيره لمجموعة من المشاريع الفنية الجديدة بالتعاون مع شركات إنتاج عالمية، مؤكدا أن هذه الأعمال ستكون مفاجأة لجمهوره، قبل أن يُلمّح إلى إمكانية الاعتزال الكامل بعد استكمال هذه المرحلة.

وتتواصل فعاليات مهرجان المنستير الدولي في دورته الحالية بعدد من العروض المتميزة، حيث سيكون الجمهور على موعد مع سهرة للفنان الكبير لطفي بوشناق، إلى جانب عرض «Big Bossa» للفنانة وجيهة الجندوبي، وعرض حسّان الدوس، إضافة إلى عرض «تونسي ونص» للفنان نبيل كلاب، و«الزيارة» للمبدع سامي اللجمي، وعرض «التراث الشرقي في كندا» ضمن أنشطة التبادل الثقافي الدولي.

أما مسك الختام، فسيكون مع النجم صابر الرباعي، الذي يعود للقاء جمهور المنستير بعد غياب دام عشر سنوات، في حفل يُرتقب أن يكون بمثابة تتويج لدورة ناجحة حافلة بالفن والإبداع.

المساعدات المقدمة لاهالي غزة

خداع صهيوني امريكي لتوسيع العدوان وتقويض أي حل سياسي

في خضم المجازر المتواصلة التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي في قطاع غزة، والتي أسفرت عن سقوط عشرات الآلاف من الشهداء، وتدمير البنية التحتية بشكل شبه كامل، بدأ الكيان الإسرائيلي مؤخراً بالسماح في وصول «محدود» لبعض المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وقد روجت لذلك وسائل الإعلام الغربية وبعض الدول العربية بوصفه «انفراجة إنسانية»، في حين أن هذا الانفتاح الظاهري لا يعدو كونه مسرحية خادعة تهدف إلى تحقيق أهداف عسكرية وسياسية مبيّتة، بمباركة أمريكية وتواطؤ عربي.

أداة دعاية وخداع

تشير الشواهد الميدانية والتقارير الصحفية إلى أن دخول المساعدات إلى غزة ليس سوى حملة دعائية تهدف إلى امتصاص غضب الرأي العام العالمي بعد تداول مشاهد مرعبة لأطفال يموتون جوعًا، ونساء يتساقطن أثناء الركض خلف شاحنة مساعدات.

ويشير المحللون السياسيون إلى أن هذه المساعدات ما هي إلا مخطط خادع من الكيان الإسرائيلي لتوسيع العدوان وأن هذا الانفتاح ليس سوى عرض مسرحي شاركت فيه واشنطن وتل أبيب وبعض الدول العربية، دون أن يكون له أثر حقيقي على أرض الواقع.

فقد أظهرت التقارير أن ما يتم إدخاله إلى غزة لا يتعدى «الفتات» ولا يغطي الحد الأدنى من الحاجات الغذائية والطبية الملحّة، في وقت تواصل فيه «إسرائيل» استخدام سلاح التجويع كسلاح حرب، مخالفًا لكل القوانين الدولية والإنسانية.

تحكم صهيوني كامل في المعابر والمساعدات

منذ اندلاع الحرب على غزة في أكتوبر 2023، عملت «إسرائيل» بشكل ممنهج على إغلاق المعابر الحدودية، وخاصة معبر رفح، ومنع دخول الغذاء والدواء والوقود، وحتى حين سُمح مؤخرًا بدخول بعض الشاحنات عبر معبر كرم أبو سالم، كانت «إسرائيل» هي الجهة التي تحدد الكمية والنوعية والوجهة النهائية.

وحسب تقرير نشرته صحيفة الأخبار اللبنانية نقلاً عن مصادر مصرية، فقد تم نهب العديد من الشاحنات المحملة بالمساعدات المرسلة من الجانب المصري قبل أن تصل إلى وجهتها في غزة، وأشارت إلى أن بعض العصابات المدعومة من الاحتلال استولت على تلك المساعدات، ما يكشف عن وجود تنسيق خفي بين أجهزة الاحتلال وبعض الجماعات العميلة لفرض واقع جديد في غزة.

قصف متعمد لقوافل المساعدات وعرقلة التوزيع

في واقعة خطيرة تعزز من فرضية أن المساعدات لا تهدف إلى التخفيف عن المدنيين بل إلى السيطرة على القطاع، قامت المقاتلات الإسرائيلية بقصف مجموعات محلية وقبلية كانت تؤمن عبور شاحنات المساعدات، ما أدى إلى مقتل عدد من المتطوعين.

هذا الهجوم لم يكن استثناءً، بل يندرج ضمن استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى إشاعة الفوضى في غزة، وتدمير أي بنية لوجستية أو مجتمعية قادرة على تنظيم توزيع المساعدات.

الهدف الحقيقي: تقسيم غزة وتغيير واقعها الجغرافي والديمغرافي

من خلال تتبع التصريحات الإسرائيلية الرسمية والتسريبات الصحفية، يتبين أن فتح باب المساعدات ما هو إلا غطاء لخطة أكبر تشمل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي داخل قطاع غزة، وإنشاء مناطق عازلة، والسيطرة على الشريط الحدودي بالكامل.

فقد كشفت القناة 10 الإسرائيلية عن نقاشات داخلية في مجلس الوزراء بشأن تقسيم غزة، ومحاصرة المدن، وإجبار السكان على النزوح جنوبًا، وتثبيت سيطرة الاحتلال على المناطق الشمالية.

كما أوردت القناة 13 أن الحكومة الإسرائيلية ناقشت احتمالية توسيع العمليات العسكرية قريبًا، في حال لم تستجب حماس للمطالب الإسرائيلية، وهو ما يتقاطع مع خطة مبيّتة لتغيير الواقع السياسي والجغرافي لغزة تحت عنوان «المساعدات» و«المناطق الآمنة».

إفشال أي جهود دبلوماسية للوصول إلى تهدئة

من جهة أخرى، فإن ملف المفاوضات غير المباشرة بين «إسرائيل» وحماس لا يبدو أنه يسير نحو نتيجة، بل تشير التقارير العبرية إلى أن بنيامين نتنياهو يخطط لإفشال أي اتفاق حتى لو كان جزئيًا.

صحيفة «يديعوت أحرونوت» نقلت عن مسؤول أمني إسرائيلي أن نتنياهو يبحث عن ذريعة لاتهام حماس بخرق الاتفاق مستقبلاً، كي يتملص من أي التزام نهائي ويعود للتصعيد العسكري.

هذا يعكس نية الاحتلال الاسرائيلي استغلال المبادرات الإنسانية والدبلوماسية كأدوات تكتيكية مؤقتة لا أكثر، بغرض إعادة ترتيب أوراقها السياسية والعسكرية على الأرض.

تواطؤ أمريكي ودعم مطلق للجرائم

في هذا السياق، لا يمكن فصل الدور الأمريكي عن المشهد، فمنذ بداية الحرب، كانت واشنطن داعمًا ثابتًا لكل خطوات «إسرائيل»، من تسليحها إلى تغطية جرائمها في مجلس الأمن.

ويُلاحظ أن المبعوث الأمريكي ستيف وِتكاف هو من يشرف على المفاوضات الجارية، ما يشير إلى أن الولايات المتحدة هي من تدير اللعبة فعليًا، وتسعى إلى تهدئة سطحية تبقي على قبضة الاحتلال مشدودة، دون حل سياسي حقيقي.

وليس غريبًا أن تتزامن تلك التحركات مع صمت مخزٍ من معظم الأنظمة العربية، التي اكتفت ببعض البيانات الخجولة، فيما تورط بعضها في التنسيق اللوجستي مع الاحتلال لتوزيع مساعدات لا تصل لمستحقيها.

مساعدات مشروطة بالاحتلال والتبعية

ما يجري في غزة اليوم ليس مجرد كارثة إنسانية، بل هو مشهد مركب من الحصار، والتجويع، والقتل الجماعي، والتهجير، تحت يافطة «المساعدات الإنسانية»، «إسرائيل» لا تريد إنقاذ الغزيين، بل تريد إخضاعهم عبر فتات الغذاء والدواء، وبالتنسيق مع واشنطن وبعض العواصم العربية.

إن السماح بدخول المساعدات ليس سوى وسيلة خادعة لاستكمال المشروع الصهيوني القائم على التهجير، والتقسيم، وطمس هوية غزة ونتنياهو لا يريد الالتزام بأي اتفاق.

وهذا ما يجب أن تدركه كل القوى الحرة في العالم، لا يمكن أن تكون المساعدات طريقًا للسيطرة، ولا أن يُستخدم الجوع أداة سياسية، فغزة لا تحتاج إلى فتات الغذاء بقدر ما تحتاج إلى كسر الحصار وإنهاء الاحتلال.

امام تواصل الحرب على غزة :

أهداف العدوان تتلاشى وسط وعود فارغة

محمد بن محمود

منذ انـدلاع الحـرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، تتوالى التساؤلات في الداخل الإسرائيلي والعالم بشأن غايات هذه الحملة الممتدة. فبعد شهور من القتال الضاري، يزداد المشهد ضبابية، وتتلاشى الأهداف المعلنة أمام مشـهد دموي مفتوح على المجهول، وسـط وعود سياسـية متكـررة لا تجد لها صدى في الواقع.

حرب بلا نهاية وأهداف متلاشية

اتفقـت صحيفتـا يسرائيـل هيـوم وهآرتس – رغـم اختلافهما الأيديولوجي – عـلى أن ما يجري في غزة ليس إلا حربًا بـلا أفق، تحركها اعتبارات سياسـية وتحالفات هشة، أكثر مما تستند إلى أهداف استراتيجية واقعية. وأكد مقال يـوآف ليمور في يسرائيل هيـوم أن مفهـوم النصر الشامل، الذي تبنته حكومة نتنياهو، حوّل الحـرب إلى دوامة لا تنتهي. لقد بات هذا الشـعار غطاءً لاسـتمرار العمليات دون رؤية واضحة، وسـط فشل سياسي وارتباك عسكري.

ومن خلال هذا الهـدف الغامض، بحسـب المقـال، أُسرت الحكومـة الإسرائيلية في فـخ اليمين المتطرف. إذ أصبح قرار الحرب رهينة لخطاب متشـدد يتحـدث عن محـو غزة وتهجير سـكانها، ممـا خلق عزلة دولية غير مسبوقة لإسرائيل، وقلّص هامش المناورة أمامها على السـاحة الدبلوماسية.

أزمة قيادة أم خداع سياسي؟

أبـرزت الصحـف الإسرائيلية في تغطيتها حجم الهوة بين التصريحات السياسية الإسرائيلية وبين الواقع على الأرض. فعلى الرغم من تهديدات وزراء مثل وزيـر الدفـاع يسرائيل كاتس، ووزير المالية بتسـلئيل سموتريتش، فإن هذه التصريحات لـم تؤدّ إلى أي إنجاز حقيقـي. الرهائن مـا زالوا محتجزين، والمسـاعدات الإنسانية دخلت إلى غزة رغمًا عن كل التعهدات بعدم السماح بها.

من هنـا، تطـرح يسرائيل هيوم تسـاؤلًا جوهريًا: إلى متى ستستمر هذه الوعـود التي تُطلـق وتُنقض؟ ومتى سـتتحمل القيادة مسؤوليتها عـن اسـتمرار النزيـف البـشري والمادي والمعنوي؟ يبدو أن السياسـة الإسرائيلية باتت عاجزة عن تقديم أي حل ملموس سوى التلاعب بالألفاظ والمواقف الموجهة للاستهلاك الداخلي فقط.

فشل دبلوماسي مدوٍ

تعترف بعض التحليلات الإسرائيلية بأن العمليات العسـكرية نجحت في تدمير جزء كبير مـن البنية التحتية لحماس ومنـازل المدنيين، ولكن هذا النجاح التكتيكـي لم يُترجم إلى نصر اسـتراتيجي. فالحركة لا تزال قادرة على شـن هجمات من تحت الأرض، وجنود الجيـش الإسرائيلي لا يزالون يتسـاقطون، كما يتعـرض الجيش لحالات إنهاك نفسي وجسدي متزايد.

في المقابل، فـإن الثمن الدبلوماسي الذي تدفعه إسرائيل باهظ جدًا. فقد تزايد الضغـط الدولي عليها، حتى من أقرب حلفائها في الغـرب. وتعرضت إسرائيل لحملة إدانات متتالية في الأمم المتحـدة، وبدأت شرعيـة تحركاتها تتـآكل، في ظل صور الدمار البشـع والمعاناة الإنسـانية التـي يتداولها العالم يوميًا من غزة.

ذكّـرت يسرائيل هيـوم بتصريح شـهير لرئيس الوزراء الأسبق إيهود بـاراك الذي حـذّر من تسـونامي دبلومـاسي، كان يُسـخر منه آنذاك، لكنه أصبح واقعًا اليوم. هذا الانهيار الدبلوماسي، تقـول الصحيفة، قابل للعكس إذا ما أقدمـت إسرائيل على تبني خيار التفاوض، وتشكيل هيئة حكم بديلـة في غزة بالتعـاون مع شركاء دوليين، وإنهاء الحرب بإطلاق سراح المحتجزين. لكـن هذا الطريق يتطلب ثمنًا سياسـيًا قد لا يستطيع نتنياهو دفعه، وهو سقوط الحكومة اليمينية الحالية.

حـرب تسـتهلك الجنـود ولا تحمي أحدًا

أما صحيفة هآرتس، فقد اختارت أن تسلط الضوء على الجانب الإنساني من المأسـاة، من خـلال مقال أوري مسغاف الذي حمل عنوانًا صارخًا: لا تكن الجندي رقم 900. كتب المقال على شكل رسالة مفتوحة إلى جندي يقاتل في غزة، محـذرًا إياه من أن يموت من أجل حرب لا هدف لها سـوى الإبقاء على تحالف سـياسي مهترئ، وخدمة أوهـام الجهاديين اليهـود، الذين لا يرون في غزة سوى هدف للإبادة.

بلهجة مؤثرة، يحث الكاتب الجندي على التفكير في مسـتقبله كإنسان، لا كأداة في يد الساسـة. يشير إلى أن أبناء السياسيين يتزوجون وينجبون ويفـوزون بصفقـات شراء أراضٍ، بينمـا يُـزج بأمثالـه إلى الخطوط الأمامية، حيث الموت ينتظرهم خلف كل حائط مهـدّم، أو عبوة مزروعة تحت الأرض. تسـاؤله كان صريحًا: لماذا تموت من أجلهـم؟ لماذا تتحمل الحرمان والجوع والقمل والكوابيس الليلية، بينما يقضـون عطلاتهم في الفنادق الفاخرة؟ لماذا يجب أن تكون أنت الضحية التالية؟

انهيار نفسي وجسدي في صفوف الجيش

كشـف المقال أيضًا حجم المعاناة في صفـوف الجنود، الذين يعيشـون في ظروف بالغة القسـوة، ويعانون من أمراض جلديـة، وانهيار نفسي، وشعور باللا جدوى. فالحرب لم تعد حرب مواجهة مع عدو ظاهر، بل مع أشباح تظهر فجأة وتضرب وتختفي. كثير من القتلى سـقطوا ليس بسبب المعـارك المباشرة، بل بسـبب انهيار مبانٍ، أو حـوادث عرضية، أو أخطاء ميدانية.

في ظل هـذا الواقع، تبـدو دعوة الكاتب لعـودة الجنـود إلى ديارهم كصيحة يأس، أو ربما كإدانة للقيادة السياسية والعسـكرية التي أوقعت الجيش في هذا الفخ الدموي، من دون خط رجعة واضحة.

المأزق أو المفاوضات

مـا يتفق عليه كثير مـن المحللين الإسرائيليين الآن هو أن الحرب وصلت إلى نقطـة حرجة. فإمـا أن تواصل إسرائيل الغرق في مستنقع غزة، حيث لا نصر ولا مخرج، أو أن تتبنى نهجًا جديدًا يقوم على المفاوضات، والشراكة مع المجتمع الـدولي، لإعادة بناء غزة ضمـن منظومة جديـدة، بعيدة عن سـيطرة حماس، وقادرة على توفير الأمن لإسرائيل ولسـكان القطاع على حد سـواء...لكن هذا المسار يصطدم بعقبة كبـيرة: الحكومـة الحالية. فبنيامين نتنياهو محاصر بتحالفات يمينيـة متطرفة، ترفـض أي حل سـياسي، وتؤمن فقط بخيار الحرب الدائمة، وهو ما قد يُفضي إلى انفجار داخلي إسرائيلي جديد، إذا اسـتمرت الخسائر، وازداد السخط الشعبي.

إلى أين تتجه إسرائيل؟

الحرب في غزة اليـوم لم تعد حربًا تقليدية بين جيشين، بل أصبحت حربًا بين الروايات: روايـة الحكومة التي تتحدث عن نصر قريب، ورواية الواقع الذي يكشـف عن انسداد الأفق. وبين هذه وتلك، يدفع الجنود الإسرائيليون، وسكان غزة، الثمن الأغلى: حياتهم... لقـد سـقطت الأهداف، وانكشـف خواء الوعود، وآن الأوان – كما تقول الصحف الإسرائيلية نفسها – لإعادة النظر في مجمل السياسات التي قادت إلى هـذه اللحظة. فحـرب بلا نهاية هي في الحقيقة هزيمة مسـتمرة، لا تنتج أمنًا، ولا تحقق نصرًا، بل ترسّخ الكراهية، وتدفع المنطقة نحو هاوية مجهولة...وربمـا تكون الرسـالة الأخيرة في مقـال هآرتس هي الأكثر تعبيرًا عن هـذه المرحلة حيث كتبت: أنت صغير جدًا. حياتك كلها أمامك. لا تكن الجندي رقم 900. عد إلى الوطن. هذه العبارة، رغم بسـاطتها، تلخص كل شيء.

انتقادات لمخرجات مؤتمر «إحياء حل الدولتين» بنيويورك

خطوة سياسية جديدة أم محاولة لتجميل الفشل؟

في ظل تصاعد جرائم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة واستمرار الانسداد السياسي بشأن القضية الفلسطينية، استضافت فرنسا والمملكة العربية السعودية مؤتمرًا وزاريًا رفيع المستوى في نيويورك بهدف «إحياء حل الدولتين» والدفع نحو تسوية سياسية شاملة.

وشارك في المؤتمر ممثلون عن أكثر من 15 دولة، من بينها فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، كندا، أستراليا، أيرلندا، سلوفينيا، ومالطا، بالإضافة إلى حضور عربي تمثل في السعودية، الإمارات، ومصر، إلى جانب ممثلين عن السلطة الفلسطينية.

وفي ختام أعمال المؤتمر، صدر بيان مشترك أعربت فيه 15 دولة عن عزمها الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين، داعية المجتمع الدولي إلى الانضمام لهذه الخطوة، مؤكدًا على ضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات، والالتزام بحل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة، مع التمهيد لترتيبات أمنية في قطاع غزة تحت إشراف دولي.

لكن عدداً من بنود البيان أثار جدلاً واسعًا، خصوصًا ما يتعلق بالمطالبة بـ«نزع سلاح الفصائل الفلسطينية في غزة»، و«إخضاع الأمن في القطاع لإشراف منسق أمني أمريكي وبعثة شرطة أوروبية»، وهو ما اعتبره مراقبون تكرارًا لتجربة الضفة الغربية دون معالجة جذور الصراع.

يرى متابعون أن مؤتمر نيويورك يعكس تحولًا نسبيًا في المزاج السياسي الدولي تجاه القضية الفلسطينية، لكنه ما زال يتحرك في إطار «إدارة الأزمة» لا حلّها.

اصطفاف ضمني مع الاحتلال

الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني ماجد الزبدة وجّه انتقادات حادة إلى البيان الختامي الصادر عن مؤتمر نيويورك لإحياء حل الدولتين، والذي شهد مشاركة عدد من الدول الأوروبية والعربية، معتبرًا أن بعض ما ورد فيه يُمثّل «اصطفافًا ضمنيًا مع الاحتلال الإسرائيلي» وتغافلًا خطيرًا عن الجرائم المرتكبة في غزة.

وأكد الزبدة على أن أي خطوة سياسية تدعم إقامة دولة فلسطينية تمثّل انتصارًا معنويًا للحق الفلسطيني، لكنها تبقى جوفاء ما لم تُرفق بإجراءات عملية تنهي السيطرة العسكرية الإسرائيلية على الأرض والمقدسات، وتوقف المشروع الاستيطاني.

وانتقد الزبدة «المساواة الظالمة» بين الاحتلال الإسرائيلي كمعتدٍ، والمقاومة الفلسطينية كمدافع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، معتبرًا أن هذه المعادلة تدعم بشكل غير مباشر رواية الاحتلال وتُفرّغ البيان من أي مضمون حقوقي أو إنساني.

وأشار إلى أن تجريم المقاومة الفلسطينية وربطها بـ«الإرهاب»، وتضمين ذلك في بيان وقّعت عليه بعض الدول العربية وتركيا والسلطة الفلسطينية، لا يستهدف فقط فصيلًا بعينه مثل حركة حماس، بل يطال مجمل خيار الكفاح المسلح الذي خاضه الفلسطينيون منذ قرن دفاعًا عن حريتهم.

تكرار تجربة الضفة

وحذّر الزبدة من أن دعوة البيان إلى إشراف منسق أمني أمريكي وبعثات أوروبية على الأمن في غزة، يهدد بتحويل القطاع إلى نسخة أمنية مكرّرة من الضفة الغربية، حيث جُرّبت هذه التجربة ولم تحقق للفلسطينيين الأمن ولا الكرامة، بل عززت التنسيق الأمني وملاحقة المقاومة.

كما أبدى الكاتب استغرابه من الدعوات المطالِبة بـ«نزع سلاح المقاومة» في غزة دون ربط ذلك بإنهاء الاحتلال أو تقديم أي ضمانات لتحقيق وحدة وطنية فلسطينية، محذرًا من أن ذلك قد يُشعل صراعًا داخليًا جديدًا ويُقصي قوى فاعلة من المشهد السياسي الفلسطيني.

وأشار الزبدة إلى أن البيان تجاهل الاحتياجات الإنسانية العاجلة لسكان غزة، مثل إنهاء المجازر والإبادة الجماعية، ورفع الحصار المفروض منذ 18 عامًا، وإنهاء المجاعة التي تهدد أكثر من مليوني فلسطيني. وشدد على أن الأولوية يجب أن تكون وقف العدوان ورفع اليد العسكرية الإسرائيلية عن القطاع، لا تثبيت سيطرتها من خلال حلول أمنية مشروطة.

وأكد على أن الشعب الفلسطيني «لن يتنازل عن حقه في العيش بحرية وكرامة»، مشددًا على أن الحلول المجتزأة التي تتجاهل الاحتلال وحقوق الفلسطينيين لن تؤدي إلا إلى مزيد من التعقيد والانفجار.

تغيير شكلي

ومن جانبه، اعتبر الكاتب والمدوّن الفلسطيني مؤيد حازم أن الاعترافات الدولية الأخيرة بدولة فلسطين، وعلى أهميتها الرمزية، لا تزال تعبّر عن تصور ناقص لمفهوم الدولة الفلسطينية، محذّرًا من أن هذه الخطوات قد تنسجم مع مقاربات إسرائيلية تفرغ حل الدولتين من مضمونه الحقيقي.

وقال حازم إن «الاعترافات المطروحة حاليًا تتماهى إلى حد كبير مع رؤية اليسار الإسرائيلي، التي تختزل الحقوق الفلسطينية في شكل من أشكال الإدارة الذاتية المحدودة، دون تمكين فعلي للشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته الكاملة على أرضه وموارده».

وأشار إلى أن جوهر هذه المبادرات يتمحور حول تغيير شكلي في المصطلحات، من «السلطة» إلى «الدولة»، دون أي تغيير حقيقي في الواقع السياسي أو القانوني، واصفًا ذلك بأنه «إعادة إنتاج للسيطرة الإسرائيلية ولكن بمسميات جديدة».

وشدّد حازم على ضرورة أن تكون أي خطوة نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية مشروطة بإنهاء الاحتلال، وتفكيك المنظومة الاستيطانية، وضمان الحقوق الوطنية الكاملة، لا أن تقتصر على تحسينات شكلية أو اعترافات رمزية لا تغيّر من واقع المعاناة والسيطرة.

تماهٍ مع الشروط الأميركية

من جهتها، انتقدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ما ورد في «إعلان نيويورك»، واعتبرت أنه يمثل استعادة كاملة للشروط الأميركية التي تفرّط بالثوابت الوطنية الفلسطينية، وتُعيد صياغة هوية الشعب الفلسطيني بعيدًا عن قرارات الشرعية الوطنية والدولية.

وقالت الجبهة، إن الإعلان أعاد إنتاج الشروط العشرة التي سبق أن قدمها مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق جيك سوليفان إلى القيادة الفلسطينية، بهدف «تأهيلها للقبول بحل الدولتين» وفق رؤية تنسجم مع المعايير الأميركية وتتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني كما أقرتها قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي وإعلان الاستقلال.

وأضافت الجبهة أن الإعلان تجاهل المرجعيات الواضحة مثل حدود الرابع من جوان 1967، واستبدلها بصيغة فضفاضة حول «حدود آمنة ومعترف بها»، كما أسقط مطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة، وشرّع بقاء المستوطنات من خلال التمييز بين من وصفتهم بـ«المستوطنين الصالحين والعاطلين».

وانتقد البيان بشدة ما وصفه بـ«تجريم المقاومة» ووصفها بـ«الإرهاب»، معتبرًا أن ذلك يُشكّل تبنيًا للمعايير الأميركية وتجاهلاً للشرعية الدولية التي تكفل حق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

كما رأت الجبهة أن المطالبة بنزع سلاح المقاومة دون إنهاء الاحتلال أو توفير حماية دولية للفلسطينيين تمثل إخلالاً بسيادة الدولة الفلسطينية المفترضة، وتضعف قدرتها على الدفاع عن شعبها.

وأعربت الجبهة عن رفضها ما وصفته بـ«التدخل الفج» في الشأن الفلسطيني الداخلي، من خلال تبنّي شروط السلطة لإجراء انتخابات المجلس الوطني، معتبرة أن ذلك يقوّض الحوار الوطني ويمنح الأفضلية السياسية لطرف واحد على حساب الشراكة الوطنية.

وفي ما يخص قضية اللاجئين، حذرت الجبهة من أن الإعلان تخلّى عن القرار الأممي 194، واستبدله بالدعوة إلى «حل عادل ومتفق عليه»، ما يفتح الباب، بحسب البيان، أمام دور إسرائيلي في تقرير مصير اللاجئين، ويعيد إحياء طروحات دولية مرفوضة سابقًا، كـ«مؤتمر جنيف-البحر الميت» وصفقة ترامب.

رغم ذلك، اعتبرت الجبهة الديمقراطية أن إعلان عدد من الدول، ومنها فرنسا وبريطانيا ودول أوروبية أخرى، نيتها الاعتراف بدولة فلسطين، هو تطور إيجابي لا يمكن التقليل من أهميته، لكنه يبقى غير كافٍ ما لم يُترجم إلى إجراءات عملية تفرض على إسرائيل الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، ووقف الاستيطان، وإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

ويبقى السؤال المطروح، هل سينجح هذا المؤتمر في فرض واقع سياسي جديد، أم أنه مجرد محاولة لتجميل صورة المجتمع الدولي أمام شعب يتعرض لإبادة على مرأى العالم؟

فلسطين على أبواب الاعتراف الدولي

هل تكتمل الخطوة؟

صابر الحُرشاني

يتحرّك المشهد الدولي من جديد باتجاه إنصاف القضية الفلسطينية، وسط تحولات لافتة في مواقف بعض العواصم الكبرى، التي ظلّت لعقود تتردّد أو تحسب خطواتها حين يتعلّق الأمر بالاعتراف الرسمي بدولة فلسطين.

وتأتي المبادرة الفرنسية الأخيرة لتمنح هذا الملف زخما سياسيا غير مسبوق، وتضع دولا كبرى، مثل بريطانيا، أمام لحظة مراجعة.

وتُعلن فرنسا، على لسان رئيسها إيمانويل ماكرون، عن نيتها الاعتراف رسميا بدولة فلسطين خلال أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر المقبل، حيث تكمن رمزية الخطوة وفق مراقبون في أنها تصدر عن دولة أوروبية، وعضو دائم في مجلس الأمن، وعضو في مجموعة السبع، ما يُكسبها وزنا سياسيا دوليا، ويدفع بموجة من الاعترافات المحتملة نحو أفق جديد على الرغم من ضعف الموقف الفرنسي عموما.

وتتفاعل هذه الخطوة مع موقف متقدّم داخل البرلمان البريطاني، حيث طالب أكثر من 220 نائبا، من تسعة أحزاب، الحكومة بالتحرك فورا والاعتراف بدولة فلسطين، في موقف يحمل دلالات سياسية قوية، باعتباره يأتي من داخل النظام البرلماني العريق الذي لطالما كان متحفظا في خطواته تجاه هذا الملف.

وتشكّل هذه التطورات ضغطًا إضافيا على حكومة كير ستارم، خاصة في ظل انخراط نواب من حزب العمال الحاكم في هذه الدعوة، ما يعكس تباينًا داخليا في الموقف من القضية الفلسطينية، وقد يدفع برئيس الوزراء إلى إعادة النظر في تموضع بريطانيا التاريخي، أو على الأقل في لغته السياسية تجاه الاحتلال الإسرائيلي.

وتمنح هذه التحركات زخما سياسيا للقضية الفلسطينية، بعد سنوات من الجمود الدبلوماسي، حيث تُحاصر فلسطين بين توازنات دولية مُعقدة، ومواقف عربية مترددة، وسياقات إقليمية أضعفت موقعها على طاولة القرار الدولي.

وتُعيد هذه اللحظة مسألة الاعتراف بفلسطين إلى مربّع الشرعية الدولية، باعتبار أن الاعتراف لا يمثّل دعما رمزيا فحسب، بل هو تثبيت لوضع قانوني، يعترف بفلسطين كدولة قائمة الذات، لها حقوق سيادية وحدود وشعب، و يغذي بذلك فكرة اقامة الدولتين التي بات الاحتلال يرفضها.

وتُفسّر هذه التحوّلات أيضا ضمن سياق أوسع من التحركات الشعبية والنخبوية في العواصم الغربية، حيث المجتمع الانساني يعبر عن ضجره من ازدواجية المعايير، ويدعو إلى معاملة الفلسطينيين بما يليق بهم من احترام لحقوقهم الوطنية والإنسانية.

ويدرك كيان الاحتلال جيدا خطورة هذه النقلة النوعية، لذلك سارع إلى إدانة الموقف الفرنسي، وعبّر عن انزعاجه من الحراك البريطاني، خوفًا من أن يتحوّل هذا المسار إلى كرة ثلج تتدحرج في عواصم القرار، فتُحدث ما يشبه «الاعتراف الزلزالي» بدولة فلسطين.

وتقف الولايات المتحدة بدورها في صفّ القلقين، حيث أعلنت معارضتها المسبقة لأي خطوة أحادية الجانب، رغم أن الاعتراف بفلسطين لا يُعدّ من حيث الجوهر خطوة أحادية، بل هو تصحيح لمسار مزدوج المعايير، ظلّ يعترف بإسرائيل ويدعمها سياسيا وعسكريا، بينما يكتفي بتقديم المساعدات للفلسطينيين تحت سقف «الإغاثة».

وتتقدّم فرنسا على هذا المسار مدفوعة باعتبارات تاريخية وأخلاقية، ولعلّها تسعى من خلال هذه المبادرة إلى استعادة دورها الدولي المتآكل، وتكريس صورتها كفاعل مستقل عن محور واشنطن – تل أبيب، وهو ما قد يلهم دولا أوروبية أخرى، كانت إلى حد الآن تمسك العصا من الوسط.

وتطرح هذه اللحظة أسئلة سياسية عميقة: هل يُمكن أن تمهّد هذه الاعترافات لمسار تفاوضي جديد قائم على مبدأ الدولتين؟ وهل سيُفضي هذا الاعتراف إلى تحركات فعلية داخل الأمم المتحدة لتعديل طبيعة عضوية فلسطين، ومنحها مقعد الدولة الكاملة العضوية بدل الوضع الراهن؟ وهل يكون الاعتراف الدولي وسيلة ضغط فعالة على إسرائيل لوقف توسّعها الاستيطاني وعدوانها المستمر؟

وتُعيد هذه الخطوة التأكيد على أن القضية الفلسطينية لم تمت، وأنها لا تزال تجد لها أنصارا حتى في عواصم كانت تُحسب بالكامل على إسرائيل أو تحاول النأي بنفسها عن صراعها مع الفلسطينيين.

وتُبرز هذه اللحظة أيضا أن التغيير ممكن حين تتقاطع الإرادة السياسية مع ضغط الرأي العام والبرلمانات، وحين تجرؤ الدول على الخروج من منطق الحياد البارد، إلى منطق الموقف السياسي المسؤول.

وتفتح فرنسا بهذا الاعتراف نافذة جديدة لفلسطين نحو الشرعية الدولية، وتدفع بدول العالم إلى تجاوز مرحلة التصريحات الفضفاضة نحو خطوات فعلية في القانون الدولي. وقد آن الأوان لأن لا تبقى فلسطين ملفًا إنسانيا تُعالج قضاياه في وكالات الغوث، بل قضية شعب يُناضل من أجل دولته، ويستحق اعترافًا كاملاً بها، على قدم المساواة مع باقي شعوب الأرض.

مؤتمر حل الدولتين.. توصياته بين النظرية والتطبيق

هل بدأ العالم وخصوصاً اوروبا في التحرر من عقدة الذنب التي كانت تخضعه لاملاءات الكيان الصهيوني...؟ اذا صح ذلك فقد كان ثمنه باهظاً جداً وقد تحمله على مدار الاثنين وعشرين شهراً الماضية اهـــل قطاع غزة ودفعـــوه من دمائهم واشـــلائهم وجماجمهم وبيوتهم ومســـتقبل اولادهم واملهم في الحيـــاة وكل ما يملكوه من متاع هذه الدنيا.

في خطوة لها دلالات سياســـية ودبلوماسية وقانونية كبيرة أعلن الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون عزمـــه على الاعتراف رســـمياً بالدولة الفلسطينية في اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة المقررة في نيويورك خلال شـــهر سبتمبر القـــادم وأكد ذلك بكل حمـــاس ووضوح وزير خارجيته جـــان نويل بارو خـــلال مؤتمر حل الدولتين برئاســـة كلا مـــن المملكـــة العربية السعودية وفرنسا وشهدته اروقة الامم المتحدة في الثامـــن والعشرين والتاســـع والعشرين من شهر جويلية 2025.

بهذا الاعلان كسرت فرنســـا حاجزاً كبيراً من أمام العديد من الدول للاعتراف بدولة فلسطين.. الاعتراف الفرنسي بدولة فلســـطين يحمل قيمة سياســـية ودبلوماســـية وقانونية كبيرة فهي الدولة الاولى في مجموعة السبع الكبار وثالث الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة وأكبر واهم دولـــة اوروبية غربية تبادر بالاعتراف بالدولة الفلســـطينية بالاضافة الى ما يتبعها من بقايا مستعمراتها السابقة من دول وجزر شبه مســـتقلة وراء البحار تدور في فلكها وتتبعها سياســـياً واقتصادياً وامنياً وفي جميع المجالات ومن المتوقع ان تتبعها في الاعتراف بدولة فلسطين.

رغم أهمية اعـــتراف فرنسا بفلســـطين الا ان اعـــلان رئيـــس وزراء بريطانيا عزمـــه الاعـــتراف بالدولـــة الفلســـطينية له مغزى في غايـــة الاهمية كـــون هذه الاعـــتراف يحمل في طياته بعداً تاريخياً خاصا وله دلالات سياسية وقانونيـــة في غاية الاهمية كـــون بريطانيا هي المســـؤولة بالدرجة الاولى عـــن كل هذه المعاناة وهذه العذابات وهذه المرارة التي تجرعها الشعب الفلسطيني طوال اكثر من 77 عاماً ومازال يأن تحـــت وطاتها داخل فلســـطين وخارجها كون بريطانيا هي الام البيولوجية للكيان الصهيوني تاريخيـــاً, ابتداءاً من مؤتمـــر بانرمان في لندن عام 1904 والذي اســـتضافه رئيـــس الوزراء البريطاني في ذلـــك الوقت هنري كامبل بانرمان بحضور الـــدول الاســـتعمارية الغربية وبهدف احكام سيطرة هذه الدول على مستعمراتها وكان من ابـــرز توصيات ذلك المؤتمر ضرورة إنشـــاء جســـم بشري غريب يفصل بين شطري العالم العربي مشرقه عن مغربه ويكـــون دوره اثارة ونشر الفوضى والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة العربية الواقعة بين المجيـــط الاطلسي والخليج العربـــي لاضعاف العرب وســـهولة الســـيطرة عليهم وسرقة ثرواتهم ونهب مقدراتهم, مروراً بالوعد المشـــؤوم الذي قطعه بتاريخ 2 نوفمبر عام 1917 وزير الخارجية البريطاني الاســـبق ســـئ الذكر ارثر بلفور لابزر شخصية يهودية بريطانية الصهيونـــي اللورد ليونيل روتشـــيلد بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ووصولاً الى ما قام به الاستعمار البريطاني الذي كان يحتل ويسيطر على كل فلســـطين عام 1948 بتسليم أكثر من نصف الأراضي الفلسطينية للعصابات الصهيونيـــة بعدما ســـلحها ودربها ودعمهما عسكريا سياســـياً وعلى كافة الاصعدة ومكنها حينئذ من اعلان ما يســـمى «دولـــة اسرائيل» على اكثر من 52% من اراضي فلســـطين بعدما تم التنكيـــل بأهل هـــذه الارض قتـــلاً وحرقاً واغتصاباً واجبار من بقي حياً منهم على الهروب والرحيل عن ارضه وبيته بقوة الحديد والنار.

انطلاقـــاً من هـــذه الخلفيـــة التاريخية بما تحمل من الم وحـــزن ودلالات وتبعات قانونية اعلن كـــير ســـتارمر مـــن لندن عـــزم بلاده الاعتراف بالدولة الفلســـطينية في شهر سبتمبر المقبل خلال اجتماعـــات الجمعية العامة ما لم تتخذ الحكومة الإسرائيلية خطوات جادة لإنهاء الوضع المروع في غزة، والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، والتوضيح أنه لن يكون هناك ضم للضفة الغربيـــة، والالتزام بعملية ســـلام طويلة الأمد تؤدي إلى حـــل الدولتين»، وفقـــا لبيان حكومي بريطاني رسمي اعقب تصريحات ستارمر.

وكان ملفتـــاً ان تصريحـــات ســـتارمر هذه اعقبهـــا مبـــاشرة تصر يحا ت مشـــا بهة لو ز ير ا لخا ر جية البريطاني ديفيـــد لامـــي امام مؤتمر حـــل الدولتين المشـــار اليـــه في نيويورك وأكد هـــو الاخر على نيـــة بريطانيا الاعـــتراف بالدولـــة الفلســـطينية خلال اجتماعات الجمعية العامة القادمة في ســـبتمبر القادم وكان ملفتاً ايضاً ما قاله وزيـــر الخارجيـــة البريطاني بوضوح « أن إعلان ســـلفه وزير الخارجيـــة البريطاني الاســـبق ارثر بلفور الـــذي جـــاء في خطـــاب وجهـــه الى اليهودي ليونيل روتشـــيلد بتاريخ 2 نوفمبر1917 كان «مجرد وعد» وشـــدد الوزير البريطاني ان وعد بلفور «لم ينص على المساس بالحقوق الثابتة للشـــعب الفلســـطيني» وهذا التصريح الهام يعني بلغة السياسة ان بريطانيا تؤيد الحقوق الثابتة للشـــعب الفلسطيني على ارضه فلســـطين وفي طليعتها حقـــه في تقرير مصيره في دولة مستقلة وذات سيادة.

هذا مـــن جهة ومـــن جهة اخـــرى يكتسي اعـــتراف بريطانيا بعـــداً سياســـياً اخر فهناك عشرات الـــدول والاقاليم التي تـــدور في الفلك البريطاني وتتناغم سياســـاتها وقراراتها على الاغلب مع السياســـات البريطانيـــة وهي دول الكومنولث والدول التابعة للتاج البريطاني ومن أبرزهـــذه الدول كنـــدا واســـتراليا ونيوزيلاندا وجاماييـــك وغرينـــادا وغيرها ووفقـــاً لمنطق الامور مـــن المتوقع قيام أغلب هذه الدول ان لم يكـــن كلها بالاعتراف بفلســـطين في حال قامت بريطانيا بذلك وهو المرجح حسب كل المعطيات الدولية الراهنـــة مما يعنـــي ان كل دول العالم ســـتصبح تعترف بالدولة الفلســـطينية تقريباً باستثناء الولايات المتحدة والكيان الصهوني.

امام هذا المد اصبحت الولايات المتحدة الوحيدة تقريبـــاً التي تعترض عـــلى ارادة كل دول العالم بقيام دولة فلســـطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 والتي رســـخت فلسطينيتها قرارات عـــدة صادرة عن مجلـــس الامن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة.

غير المنطقـــي وغيرالمعقـــول ان تنجر دولة عظمى كالولايات المتحدة خلف حكومة ارهابيين مدانين بالارهـــاب حتى في المحاكـــم الصهونية ومجرمين مطاردين مطلوبين للمحاكم الدولية, وتنقلب على كافـــة المواثيق والقوانين والقرارات الدولية الصادرة عـــن هيئات ومنظمات العالمية هي نفســـها ســـبق ان ايدتها ووافقت عليها, وتختار اليوم الوقـــوف ضـــد كل دول العالـــم تقريباً وضد كل قرارات الشرعية الدولية وحتى ضـــد المصالـــح الامريكية الفعليـــة, مما يدعو للدهشة والاستغراب.

الســـؤال الذي يتبادر الى الذهن في ظل ما هو طاغ حالياً على الســـاحة الاعلامية والسياسية الامريكية, هل نجح الكيان الصهيوني في ابتزاز صانـــع القرار الامريكي واجبـــاره على الوقوف وحيداً ومعزولاً امـــام ارادة العالم بأسره حتى ضـــد مصالح الولايات المتحدة نفســـها, ودفعه للســـير ضد التيار الدولي الجارف نحو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والعيـــش بكرامـــة في دولة خاصة به كســـائر البشر...؟ وقـــد يتم ايجاد جواب لهذا الســـؤال الغريب العجيب في ملفات جفري ابستين

عملياً لا نتوقع قيام دولة فلسطينية مستقلة مباشرة اثـــر الاعـــتراف البريطانـــي الفرنسي بالدولة الفلســـطينية ولكن تكمن اهمية هذه الخطـــوة في كونهـــا صادرة عن قـــوى عظمى

واعضاء في مجموعة السبع الكبار وادت الى توجه نحو 15 دولة للسير على نفس الطريق من كندا العضو في مجموعة السبع ايضا بالاضافة الى استراليا ونيوزيلاندا ومالطا وغيرها وقيام الحزب الاجتماعي الديموقراطي الالماني (SPD) ثالث اكبر كتلة برلمانية (120 مقعد من 630) بالطلب من الحكومة الالمانية بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وتلميح وزير الخارجية الالماني الى ذلك وكذلك تحول دراماتيكي في موقف هولندا التي كانت من اكبر الداعمين للكيان الصهيوني الارهابي عسكريا وسياسياً في اوروبا الى حد قيام الوكالة الوطنية للامن الهولندي بإدراج هذا الكيان المجرم رسمياً على قائمة الدول التي تهدد الامن القومي الهولندي وصنفته في خانة الاعداء.!!

ومن ابرز مخرجات مؤتمر حل الدولتين وفقاً لاعلان نيويورك المكون من 42 فقرة العمل على انهاء الحرب في غزة, التزام جميع الدول المشاركة باتخاذ خطوات ملموسة ومحددة زمنياً ولا رجعة فيها من أجل التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حلّ الدولتين وقيام دولة فلسطينية وفقاً للمرجعيات الدولية ذات الصلة, الدعوة الى ايجاد آلية دولية لحماية الشعب الفلسطيني.

كل هذا كلام جميل ولكن الملفت ان تركيز المشاركين في المؤتمر على نزع سلاح حركة حماس بدون اي ربط ذلك باي خطوات فعلية لقيام دولة فلسطينية وضمانات دولية موثوقة من اطراف لها مصداقية عالمية وقوة كافية لتحقيق هذه الضمانات والتعهدات وفقاً للاتفاقات التي سيتم اعتمادها وليس نزع سلاح حماس لمجرد وعود يمكن التنصل منها بأي ذريعة وبأي حجة, والتجارب مع الكيان الصهيوني برهنت بما لا يدع مجالاً للشك انه لا يمكن الوثوق باي وعد او عهد معه وقد نكث بأكثر من 99.99% من الاتفاقيات والوعود التي ابرمها مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية.

كان من الانجح لو ان المؤتمر جعل موضوع تسليم سلاح حماس كسلاح مقاومة على مراحل وفقاً آلية محددة وربطه بمراحل قيام الدولة الفلسطينية, والتشديد على ضرورة ان يكون هذا الترابط بين تسليم السلاح وقيام الدول عضوياً وغير قابل للانفصام تحت اي ظرف كان ومتزامناً وفق جدوال زمنية محددة ويؤثر احدهما على الأخر.

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى لم يوضح اي من مسؤولي الدول التي اعلنت نيتها الاعتراف بالدولة الفلسطينية ما هي الدولة الفلسطينية التي يقصدونها ؟ هل هي على كل الاراضي الفلسطينية التي احتلتها الكيان الصهيوني عام 1967 بما فيها القدس الشرقية ام دولة على المقاس الصهيوني عبارة عن كانتونات هنا وهناك على بعض اجزاء غير متصلة يتكدس فيها 7 ملايين فلسطيني بدون قوات امنية فاعلة وبدون مطارات وبدون موانئ ورموز سيادة حقيقية.

واخيرا ما هو الموقف الفعلي للحكومة الصهيونية التي تأخذ الارض الفلسطينية ومن عليها رهائن منذ عشرات السنين, اي بيدهم مفتاح الحل, هل ستوافق الحكومة الاشد تطرفاً في تاريخ الصراع على التخلي عن شبر من الاراضي الفلسطينية التي تحتلها بالقوة منذ عدة عقود..؟ واذا وافقت مقابل ماذا ولمن..؟ السياسة خذ وهات الفلسطينيون كما يدعي الصهاينة ليس لديهم شيئاً ذو قيمة ليعطوه مقابل استعادة ارضهم فلماذا يعطوهم اي شئ,وهنا يأتي دور الدول العربية وخصوصاً الخليجية وتحديداً المملكة العربية السعودية وهنا أهمية الدور السعودي الحاسم..!!

الرئيس الامريكي دونالد ترامب وادارته سارعوا الى رفض توصيات المؤتمر والتمترس الى جانب الكيان الصهيوني الذي لا يريد اي اتفاقات من شأنها ان تعيد شبر ارض الى اهلها وهذا ما صرح به علناً عميحاي بن الياهو احد وزراء الحكومة الصهيونية الحالية قائلاً: «ان هؤلاء ويقصد كل الدول المشاركة يطالبونا بالتخلي عن حقنا التاريخي في يهودا والسامرة», وهذا ما يردده مراراً وتكراراً الوزيران الفاشيان في حكومة نتنياهو الحالية سموترتس, وبن غفير داعين الى المبادرة بضم الضفة الغربية واحتلال قطاع غزة واعلان السيادة الصهيونية على جميع الاراضي الفلسطينية والتلخص من اهلها الفلسطينيين بطردهم منها الى الخارج او قتلهم او بأي طريقة كانت.

لكن الملفت ان ترامب قام فجاة بزيارة خاصة لاسكتلندا لزيارة نادي الغولف الذي يملكه هناك كما ذكر البيت الابيض وخلال هذه الزيارة اجتمع مطولاً مع رئيس الوزراء البريطاني والملفت ان ستارمر اعلن عن نيته الاعتراف بدولة فلسطين خلال الشهر القادم بعد اقل من 24 ساعة من اجتماعه المشار اليه مع ترامب فهل كان ذلك صدفة؟

بصراحة رغم نفي ترامب انه ناقش هذا الموضوع مع ستارمر او علمه بنية الاخير بالاعتراف بفلسطين لا يمكن تصديق هذا النفي لا من قريب او بعيد ويمكن الجزم ان سبب زيارته الرئيسي هو هذا الموضوع وليس نادي الغولف لان الطقس في هذا الوقت في اسكتلندا يميل الى الحرارة ولا يناسب اي نشاطات لها علاقة بالغولف والتي تجري في الخارج في الاراضي المكشوفة كما هو معروف.

الغرب في مواجهة الصين ودول البريكس

حرب هجينة ام خيال مراكز الابحاث؟

نشرت قناة «روراسست» على تيليغرام مقالاً بعنوان «حرب الغرب الهجينة ضد الصين ودول البريكس: من خيال مراكز الأبحاث إلى الحقائق الجيوسياسية»:

في السنوات الأخيرة، ومع نمو الصين وتنامي قوة دول البريكس، شهدنا تزايد الجهود الأمريكية لاحتواء هذه التطورات من خلال الحرب الهجينة، وأحدث مثال على ذلك تقرير من 128 صفحة صادر عن معهد هدسون بعنوان «الصين بعد الشيوعية: الاستعداد لصين ما بعد الشيوعية».

تغيير النظام على الطريقة الأمريكية

يناقش تقرير هدسون، بافتراضه الانهيار المفاجئ للحزب الشيوعي الصيني، سيناريوهات يمكن للولايات المتحدة من خلالها أن تلعب دوراً «مُثبّتاً للاستقرار»، وتُذكّر اقتراحات مثل إرسال قوات خاصة، وإدارة عملية انتقال ديمقراطي، واحتواء النزاعات العرقية في المناطق ذات الحكم الذاتي، وحتى تحديد اسم ودستور جديدين للصين، بالتدخلات الأمريكية الكلاسيكية في القرن العشرين.

هذا بالضبط ما رأيناه سابقًا في تقرير راند الباطل الذي سعى لضرب روسيا على عدة جبهات؛ أو تقرير بروكينغز السخيف الذي سعى لتمزيق «بلاد فارس»، أي إيران، والآن جاء دور أقوى عضو في مثلث بريماكوف الجديد (روسيا، إيران، الصين) في مجموعة البريكس: الصين.

دعاية نفسية، لا استراتيجية حقيقية

لا تهدف هذه التقارير إلى إحداث تغيير حقيقي في الصين، بل إلى تعزيز الأجواء النفسية المعادية للصين داخل الولايات المتحدة، الجمهور الرئيسي ليس الجمهور الصيني، بل الجماهير الأمريكية شبه الأمية – أولئك الذين غُسلت أدمغتهم ليلًا ونهارًا لسنوات بتهديد «الشيوعيين الأشرار»، وبالطبع، «الروس الأشرار»، و»آيات الله».

في الواقع، ما نراه هو ما يشبه «صراع الحضارات للحمقى» يُنشر في غلاف علمي ظاهريًا من قِبل مراكز الأبحاث في واشنطن.

حقيقة صعود اليوان وانهيار الدولار

على النقيض من هذه السيناريوهات الخيالية، تتجه الصين نحو اتجاه أكثر واقعية: تدويل اليوان، ووفقًا لمياو يانليانغ، الخبير البارز في بنك CICC الاستثماري، تعمل الصين على توسيع نطاق استخدام اليوان في تجارتها مع دول البريكس وحلفائها الآخرين، معتمدةً على قوتها الإنتاجية الذاتية ومخففةً الضغوط الخارجية، تُشكل هذه العملية تحديًا لأسس النظام المالي أحادي القطب القائم على الدولار.

إخفاقات الغرب الاستراتيجية

في غضون ذلك، يواجه الغرب أزمات متزايدة في حربه بالوكالة ضد روسيا، ويعترف محللون أمنيون أمريكيون سابقون بأن أوروبا لا تمتلك قوة عسكرية فعالة ولا القدرة على الدفاع عن نفسها، إن عدم القدرة على توفير الدعم لـ»إسرائيل» وأوكرانيا في آن واحد دليل على تآكل قدرات الإمبراطورية الأمريكية.

ما تُقدمه مراكز الأبحاث الأمريكية اليوم ليس استراتيجيات واقعية، بل طموحات لم تُنجز في عصر الهيمنة أحادية القطب، لكن العالم يتسارع نحو التعددية القطبية، ولم تعد الصين ودول البريكس فاعلين سلبيين، في مثل هذه الحالة، لا يُعدّ الإصرار على تغيير الأنظمة والتخطيط لانهيار الآخرين أمرًا خطيرًا فحسب، بل قد يدفع واشنطن أيضًا إلى خيارات كارثية، بما في ذلك «خيار شمشون» – حيث يُشعل اليأس النظام العالمي برمته.

بين إيران وإسرائيل

حرب الاستخبارات السرية تستعر

محمد بن محمود

عقب إعلان وقف إطلاق النار بين إيران وإسرائيل، بعد اثني عشر يومًا من القتال، اتفق معظم المحللين على أنّ الهدنة التي أُعلن عنها بوساطة أميركية وقطرية تقف على أرضيةهشة، مع احتمال عودة المواجهة المباشرة بين طهران وتل أبيب في أي لحظة ودون سابق إنذار. كما اتفقوا أيضًا على أن المواجهات بين إيران وإسرائيل عادت إلى المنطقة الرمادية.

ففي العشرين عامًا التي سبقت حرب جوان، كان الكيان الصهيوني يسعى عبر أدواته الأمنية إلى ضرب إيران، في حين كانت الجمهورية الإسلامية تعتمد على إستراتيجيةحلقة النار (أو طوق النار) في ملاحقة مصالح تل أبيب.

في هذا النمط من المواجهة، يسعى الطرفان إلى إلحاق أضرار متبادلة عبر ضربات غير مباشرةدون عتبة الحرب؛ بغية تحقيق أهداف عادة ما تُلاحَق في الحروب التقليدية المباشرة.

وبعد مرور أكثر من أربعين يومًا على نهاية الحرب الأخيرة، شهدت كل من إيران والأراضي الفلسطينية المحتلة سلسلة من الأحداث والتطورات اللافتة، لم يُنسب أي منها رسميًا إلى الطرف الآخر، بل جرى تداولها في الإعلام المحلي على أنهاحوادث عرضية أو ناجمة عنأسباب تقنية لا صلة لها بالعدو...غير أن هذه الحوادث لم تقتصر على الاغتيالات أو أعمال التخريب التقليدية فقط، بل اتسعت رقعتها لتشمل هجمات سيبرانية، وعمليات نوعية يُرجح ضلوع حلفاء طهران الإقليميين فيها، خاصة في البحر الأحمر.

تسرب غاز أم حرب خفية؟

مع التجميد المؤقت للتوتر بين إيران وإسرائيل، وبالرغم من توقف الضربات المباشرة التي استهدفت مصالح الطرفين، فقد دخلتحرب الظلال أوالحرب الاستخباراتية بين الجانبين مرحلة جديدة.

فعلى سبيل المثال، 28 جوان 2025 (أي بعد أربعة أيام فقط من إعلان وقف إطلاق النار)، أفادت بعض وكالات الأنباء بوقوع انفجارات غامضة في غرب العاصمة طهران.

وفي اليوم التالي مباشرة، سُجّل انفجار في مصفاة تبريز، وقد أرجعت وسائل الإعلام الإيرانية سببه إلى حادث عرضي في خزان نيتروجين. ثم، في الأول من جويلية، سُمع دوي انفجارات في منطقة شهرري جنوب شرقي محافظة طهران.

وفي 14 جويلية، وقع انفجار داخل مجمع سكني في منطقةبرديسام بمدينة قم. أما في 19 جويلية، فقد اندلع حريق مريب في الوحدة 70 بمصفاة نفط آبادان، أسفر عن مقتل أحد العاملين في المصفاة.

وما يلفت الانتباه هنا أن إسرائيل لم تتبنَّ أيًّا من هذه العمليات، فيما لم تُبدِ طهران هي الأخرى أي رغبة في توجيه أصابع الاتهام إلى إسرائيل، ولا في نسب هذه الحوادث إلى تصعيد أمني مباشر من جانبها. ويبدو أن هذا الامتناع الإيراني متعمد، ويرتبط برغبتها في عدم فتح جبهة صدام مفتوح في الوقت الحالي.

ويُرجّح أن يكون منفذ هذه العمليات هو وحدةقيصرية، وهي الوحدة المسؤولة داخل الموساد عن تنفيذ العمليات السرية المعقدة، والتي تشمل الاغتيال الانتقائي الفجائي، والتخريب، والاختراق الأمني. كما أن وحدةمتسادا، المعروفة بفرع العمليات الخاصة، هي المسؤولة عن تنفيذ العمليات شبه العسكرية والتخريبية خارج الحدود الإسرائيلية.

في المقابل، وقعت حوادث مشابهة داخل الكيان المحتل. ففي 30 جوان، أفادت بعض المصادر العبرية بأن مجموعة من المستوطنين الصهاينة شنوا هجومًا على أحد المراكز الأمنية الإسرائيلية التي كانت مزوّدة بأنظمة أمنية متطورة، وتمكنوا من اقتحامه وإضرام النار فيه!

ثم، في 25 جويلية أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن عطلًا فنيًاغير اعتيادي قد طرأ على منظومة توزيع الكهرباء، ما أدى إلى انقطاع واسع للتيار في تل أبيب. هذا الخلل لم يقتصر على انقطاع الكهرباء، بل تسبب كذلك في سلسلة انفجارات وحرائق غريبة في معدات الضغط العالي، من بينها محطات توزيع ومحولات كهربائية رئيسية.

ومن الجدير بالذكر أن حوادث مشابهة كانت قد وقعت في الأسبوع الذي سبقه في منظومة الكهرباء داخل القدس المحتلة.

وبعيدًا عن هذه الأعمال الأمنية الداخلية، فقد أطلقت جماعة أنصار الله (الحوثيون) في 6 جويلية صواريخ جديدة استهدفت الأراضي المحتلة، في خطوة تُعد استمرارًا للمواجهة الإقليمية عبرالوكلاء.

وفي سياق هذهالمعركة غير المتكافئة، يبدو أن إيران تسعى، بالتعاون مع حلفائها الإقليميين، إلى استهداف مصالح إسرائيل وحلفائها داخل الأراضي المحتلة وخارجها، كجزء من إستراتيجية تهدف إلى موازنة التفوق الإسرائيلي في مجالالحرب المعلوماتية والتقنية.

عودة ظلّ الحرب

إن فشل الولايات المتحدة وإسرائيل في تحقيق أهدافهما خلال الحرب التي دامت اثني عشر يومًا، فضلًا عن غياب صيغة أمنية جديدة في منطقة غرب آسيا، يطرح احتمالًا جادًا باستئناف موجة ثانية من الهجمات ضد إيران.

وقد جاء تصريح عباس عراقجي، لشبكةفوكس نيوز -والذي أكد فيه استمرار تخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية- ليثير ردّ فعل من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي غرّد مهددًا بشنّ هجوم جديد على إيرانإذا اقتضت الضرورة.

وفي هذا السياق، شدد وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، في اجتماع جمعه بكبار القادة العسكريين، على ضرورة إعداد خطة فعالة لمنع استئناف البرنامجين النووي والصاروخي الإيرانيين.

ووفقًا لمجلةنيوزويك، فقد سبق أن حذر عدد من القادة العسكريين الإيرانيين من أنهم في حالة جهوزية تامة، وقادرون على استئناف الحرب مع إسرائيل في أي لحظة، بل وتوعدوا بأنه، في حال تعرضهم لهجوم مشترك من واشنطن وتل أبيب، فإنهم لن يتراجعوا، ولن يُظهروا أي رحمة.

بعيدًا عن هذه التصريحات السياسية والعسكرية، وفي ظلّ التصعيد المتزايد لما يُعرف بالصراع شبه المتماثل داخل المنطقة الرمادية، تتعاظم احتمالات العودة إلى مواجهة عسكرية مباشرة. ونظرًا لإصرار الجيش الإسرائيلي على اعتماد إستراتيجيةالهجوم الاستباقي، وتفضيله مبدألمفاجأة، يُتوقع أن تكون الضربة الأولى في الجولة المقبلة من التصعيد من نصيب إسرائيل والولايات المتحدة...لكن ولأن عنصر المفاجأة قد استُخدم مسبقًا، فإن تكرار التكتيك ذاته يتطلب ابتكارًا تقنيًا جديدًا. هذا الابتكار قد يتمثل في اغتيال شخصية سياسية أو عسكرية رفيعة المستوى، أو تنفيذ عملية اختراق أمني على غرارحادثة أجهزة النداء اللاسلكية في لبنان، أو تفجير منشأة رمزية أو حساسة داخل الأراضي الإيرانية، بما يؤدي إلى إرباك مركز القيادة، وتفكيك حلقة القرار، وتهيئة الأرضية لعدوان جديد يستهدف العمق الإيراني.

دولة فلسطينية على الورق

غطاءٌ لمجزرة مستمرة

محمد بن محمود

في ذروة الحديث العالمي المتصاعد عن الاعتراف بقيام دولة فلسطينية، تبرز مأساة قطاع غزة كمشهد دامٍ يتعمّد الجميع تجاهله أو تغطيته بتصريحات ووعود فارغة. أكثر من 60 ألف شهيد، و150 ألف جريح، ودمار شبه كامل للبنية التحتية، و85% من المنازل مهدّمة، ومجاعة ممنهجة تُنفذ على مرأى ومسمع من العالم، دون أن تتحرك القوى الدولية لوقف المجزرة المستمرة، بل باتت تسوّق لـدولة فلسطينية خالية من مقاومة، وأرض دون شعب، وكأن ذلك مكافأة لإسرائيل على جرائمها.

ما يُطرح اليوم من وعود بالاعتراف بدولة فلسطينية، لا يعدو كونه خدعة قديمة في عباءة جديدة، تتكرر عند كل منعطف سياسي لتمنح إسرائيل مزيداً من الوقت لإنجاز مهمتها: تهجير ما تبقى من الفلسطينيين، وسحق ما تبقى من مقاومة. هذا الاعتراف الذي بات ورقة مساومة بيد الدول الكبرى، لا يحمل أي بعد أخلاقي أو سياسي حقيقي، بقدر ما هو محاولة لتبييض صفحة الغرب في دعمه غير المحدود لإسرائيل، ونزع فتيل الغضب الشعبي في العواصم الغربية والعربية على حد سواء.

لنأخذ إعلان رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر كمثال صارخ على هذه المسرحية: بريطانيا – التي أعطت وعد بلفور المشؤوم قبل قرن – تعلن عن نيتها الاعتراف بدولة فلسطينية في سبتمبر المقبل، لكن بشرط أن تحسّن إسرائيل الأوضاع في قطاع غزة! فهل يمكن لعاقل أن يصدّق أن المذابح الجماعية في غزة يمكن إنهاؤها بمناشدات لفظية وتحسينات سطحية؟ وهل يُعقل أن يُربط الاعتراف بدولة شعب يُباد، بحسن نوايا جلاده؟

هذا ليس موقفا مبدئياً، بل مساومة فجة تعكس الانحياز الغربي العميق لصالح الاحتلال.

والأسوأ من ذلك، أن تأجيل الاعتراف يمنح إسرائيل وقتاً إضافياً لمواصلة حربها، وتنفيذ مخططاتها في تهجير مليوني فلسطيني بالقوة إلى خارج أرضهم. هل أصبحت الدولة الفلسطينية إذن مشروعاً مؤجلاً إلى حين اكتمال التهجير الجماعي؟

أحد أخطر ما ظهر في مؤتمر نيويورك الذي نُظم للتمهيد لحل الدولتين، هو الاتفاق شبه الجماعي – بما فيه من ست دول عربية بينها مصر والسعودية – على ربط قيام الدولة الفلسطينية بنزع سلاح المقاومة. بمعنى آخر، باتت حركتا حماس والجهاد الإسلامي عقبة، وليست إسرائيل المحتلة.

هل يمكن لدولة أن تقوم في ظل هذا الاشتراط؟ هل يُطلب من شعب تحت الاحتلال أن يتخلى عن حقه في المقاومة، في وقت يُسمح فيه لدولة الاحتلال بامتلاك ترسانة نووية وطائرات إف35-، وتُغدق عليها المساعدات والسلاح؟ هذا الشرط ليس إلا غطاءً جديداً لنزع أنياب أي تحرك فلسطيني حقيقي، وتجريد القضية من كل أدواتها الدفاعية.

وإذا كان الغرب يحاول تلميع صورته باعتراف ورقي، فإن الحقيقة تظهر جلية في موقف الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي أعلن رفضه المطلق لأي اعتراف بدولة فلسطينية، واعتبره مكافأة لحماس.

هذا هو الموقف الحقيقي للولايات المتحدة، الراعي الأول لإسرائيل، وصاحبة الفيتو الدائم في وجه أي محاولة لردعها أو محاسبتها.

أما الدول الأوروبية، التي تتفاخر الآن بالتحرك نحو الاعتراف، فلم تجرؤ حتى اللحظة على إدانة جرائم الحرب الإسرائيلية، أو المطالبة بفرض عقوبات، كما حدث مع دول مثل روسيا وكوريا الشمالية وإيران. الأسوأ أن دولاً كفرنسا وبريطانيا ما زالت تزوّد إسرائيل بالذخائر والصواريخ والأسلحة الحديثة، التي تُستخدم مباشرة في حرب الإبادة في غزة.

هذه ليست المرة الأولى التي يُلوّح فيها بالاعتراف بدولة فلسطينية، فقد سمعنا وعوداً مماثلة منذ وعد بلفور، مروراً بقرار التقسيم الأممي عام 1947، وقرار مجلس الأمن 242 بعد نكسة 1967، وخارطة الطريق الرباعية عام 2002، واتفاقات أوسلو 1993 التي وقعت في البيت الأبيض واحتفل بها العالم، دون أن يُقام شيء على الأرض سوى المزيد من الاستيطان والقتل.

حتى اليوم، اعترفت 142 دولة بما فيها فرنسا بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، لكن ماذا تغيّر؟ أين هي هذه الدولة في ظل استمرار الاحتلال؟ وأين كانت هذه الدول طوال 22 شهراً من المفاوضات العبثية في القاهرة والدوحة، التي لم تنجح في وقف الحرب، أو فتح المعابر، أو حماية مستشفى من القصف؟

الأكثر مدعاة للأسف، أن السلطة الفلسطينية – التي تحولت إلى أداة بيد الاحتلال – هي من أكثر المتحمسين لهذا الاعتراف الوهمي. بعد 32 عاماً من التفاوض العقيم، تُكافأ إسرائيل بـ850 ألف مستوطن في الضفة، وتُشرعن عمليات الضم بقانون الكنيست، فيما تستمر السلطة في العيش على وهم حل الدولتين، وتتغاضى عن دورها في تسهيل تمدد الاحتلال.

إنها خيانة تاريخية أن يُصدّق البعض من جديد خدعة الاعتراف، في وقت تعيش فيه غزة تحت القصف والتجويع، وتُمحى قرى الضفة من الوجود، ويُشطب حق العودة من الذاكرة.

الموجة الحالية من الاعترافات بالدولة الفلسطينية لا تأتي من منطلق إنساني أو قانوني، بل لإنقاذ إسرائيل من عزلتها المتفاقمة، بعد فشلها في تحقيق أهدافها المعلنة من الحرب: لا رهائن عادوا، ولا مقاومة انهارت، ولا تهجير تحقق حتى الآن.

وبدلًا من محاسبة المعتدي، تُمنح إسرائيل مزيدًا من الوقت والدعم، وتُقايض دماء الفلسطينيين في غزة بورقة سياسية جوفاء. أما العرب، فبعضهم – وللأسف – أصبحوا شهود زور، يباركون مسرحية الاعتراف ويتوسطون لنزع سلاح من يدافعون عن الأرض والعِرض.

الاعتراف بدولة فلسطينية مجرد خدعة مخدّرة، لا نشتريها، ولا ينبغي أن تُضلل الأجيال من جديد. لن تقوم دولة فلسطينية في ظل الاحتلال، ولا يمكن أن تُبنى على جثث الشهداء وتحت حراب الغزاة. لقد آن للأمة أن تتوقف عن تصديق أكاذيب العواصم الغربية، وتفهم أن الحقوق تُنتزع ولا تُمنح.

عبر اعتماده سياسة الهروب الى الامام ومهاجمة الامم المتحدة

هل ينجح نتنياهو في التنصل من جرائمه المروعة؟

في مشـــهد لا يخلو من الوقاحة السياســـية والازدراء الصريح للعدالة الدولية، شـــن رئيس حكومـــة الاحتلال الإسرائيـــلي بنيامين نتنياهو هجومًا عنيفًا على الأمم المتحدة بعد إعلانها عن هدنة تكتيكية يومية في شمال غزة بهدف تسهيل دخول المســـاعدات الإنسانية، هجوم نتنياهو لم يكن مســـتغربًا؛ فهو امتداد لسلســـلة طويلة من التنصل من القوانين الدولية، والتشـــكيك في المؤسســـات الأممية، وخاصة في ظل الاتهامات الجـــادة بارتكابـــه جرائم حـــرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة.

هذا التصعيد الكلامي جاء متزامنًا مع واحدة من أفظع الكوارث الإنسانية في العصر الحديث، حيث يعيش أكثـــر من مليوني فلســـطيني في ظروف حصار وتجويع ممنهج، ترافقه حملات قصف متواصلة لا تفرق بـــين طفل أو امرأة أو مسن، في ظل تعتيم إعلامي وصمت دولي مريب.

سياق الهجوم: هدنة إنسانية لكنها تكتيكية !

بدت الخطة التـــي أعلنت عنهـــا «إسرائيل» لتنفيذ ما وصفته بهدنة إنسانية أو تكتيكية في بعض مناطق قطاع غزة كأنها "مناورة لتقديم صورة جديدة عن نفسها" في ظل تفاقم المجاعة وسوء التغذية.

ووفق تقرير صحفي، فإن هذه الخطة ليست لحظة عطف إنساني إسرائيلي، بل هي انحناءة أمام تزايد الضغط الدولي وتصاعد وتيرته لوقف حملة إبادة الفلســـطينيين تجويعـــا في القطاع المحاصر

هجوم نتنياهـــو على الأمـــم المتحدة يعكس هلعًا من تحميل حكومته المســـؤولية القانونية والسياســـية عن الانهيار الإنســـاني في القطاع، وخاصة بعد ازدياد الأصوات الدولية التي تتحدث بوضوح عن اســـتخدام «ســـلاح التجويع» ضد المدنيين، وهي جريمة موثّقة في القانون الدولي.

وادعى نتنياهو الاســـتمرار في إدخال ما سماه «الحد الأدنى» من المســـاعدات الإنسانية، واتهم الأمم المتحدة بـ»اختلاق الأعذار وترويج الأكاذيب ضد إسرائيل»، وفق قوله.

وزعم رئيس الحكومـــة الإسرائيلية أن هناك مسالك آمنة للمســـاعدات كانت موجودة طوال الوقت، واليوم أصبحت رسمية، ولا مجال للأعذار بعد الآن، حسب زعمه.

محاولة يائسة لتبرئة الذات أمام لاهاي

بالتوازي مع تهجمه على الأمم المتحدة، يواصل نتنياهو وحلفاؤه، وأبرزهـــم الرئيس الأمريكي الســـابق دونالد ترامب، الضغـــط على المحكمة الجنائيـــة الدوليـــة في لاهاي لســـحب مذكرات التوقيف الصادرة بحـــق نتنياهو ووزير دفاعه يوآف غالانت ومســـؤولين آخرين، بتهم تتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنســـانية في غزة.

وقد أثارت هذه المذكرات، التي صدرت في شهر ماي المـــاضي، حالة ذعر في الدوائر السياســـية الإسرائيلية، كونها تُعد ســـابقة في تاريخ الكيان الصهيوني، حيث تُحمّل قياداته العليا مسؤولية مباشرة عن جرائم موثقـــة بالصوت والصورة، بدلاً مـــن التعاون مع المحكمـــة، اتجه نتنياهو وترامب إلى شيطنتها والتشكيك في مصداقيتها، وهددوا بتجميد تعاونهـــم معها، وهو أمر يؤكد سعيهم الحثيث للإفلات من العدالة بأي ثمن.

المجازر والتجويع: السلاح الجديد للإبادة

تُعد جريمة التجويع المنهـــج التي يرتكبها الاحتـــلال الإسرائيلي في غزة من أبشـــع الجرائم الجماعية في العـــصر الحديـــث، فبينما تُظهر الصـــور أطفالاً يعانـــون من الهزال الشـــديد، ورضّعاً يموتون بســـبب انعدام الغذاء أو الدواء، يواصل الاحتلال فرض قيود صارمة على دخول المســـاعدات، ويمنع وصول الإمدادات الغذائية والطبية إلى المناطق المنكوبة.

بل إن الاحتـــلال يضع عراقيل متعمدة في وجه كل قافلة إنســـانية، ويغلق الطرق أو يقصفها، ويهدد السائقين والعمال الإنسانيين، كما حدث مع فرق «وورلد ســـنترال كيتشـــن» الذين تم استهدافهم رغم التنســـيق المسبق مع الجيش، إن مـــا يحدث ليس نتيجة فوضى أو خلل، بل هو استراتيجية مدروسة تقوم على «تجويع الشعب لإخضاع المقاومة».

وقد حذّرت منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، والصليب الأحمـــر، ومنظمة الصحة العالمية من أن مئـــات الآلاف يواجهون خطـــر الموت جوعًا، بينما يُمنـــع وصول الطعام والـــدواء إليهم، في حصار يتجاوز في وحشيته حصار ستالينغراد أو سراييفو.

الصمت الدولي المريب: شراكة في الجريمة

رغم التوثيق المســـتمر للجرائـــم الإسرائيلية، والتقارير الصادمـــة التي تنشرها هيئات أممية وحقوقية، فـــإن المواقف الدوليـــة، وخصوصًا من دول الغرب، لا تـــزال تُغلف بالجبن والنفاق، فباســـتثناء تصريحات خجولة عن «القلق»، لا نجـــد أي تحرك حقيقي لوقف هـــذه المجازر أو محاسبة مرتكبيها.

الولايات المتحدة، الحليف الأبرز لـ»إسرائيل»، تواصل تزويدها بالســـلاح والدعم الســـياسي الكامـــل، بـــل وتعرقل في كثير مـــن الأحيان أي مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو لوقف إطلاق النـــار أو حماية المدنيين، أما الـــدول الأوروبية، فتتذرع بـ»حـــق إسرائيل في الدفاع عن النفس»، رغـــم أن الضحايـــا في أغلبهم نســـاء وأطفال ومدنيون عزّل، ســـقطوا في منازلهـــم أو أثناء فرارهم بحثًا عن لقمة خبز.

عمال الإغاثة في مرمى النار

لم تكتـــفِ «إسرائيل» بمنع المســـاعدات، بل حوّلت عمّال الإغاثة إلى أهداف مشروعة. فقد تم توثيق اســـتهداف عشرات المتطوعين والموظفين في مؤسســـات إغاثية دولية، رغم أنهم يحملون شـــارات واضحة ويعملون ضمن تنسيق مسبق مع الاحتلال.

الرســـالة واضحة: من يجرؤ على مســـاعدة الفلسطينيين، فهو عدو، هذه السياسة تُسقط عن «إسرائيـــل» آخر أوراق التـــوت، وتؤكد أنها تمارس حرب إبادة حقيقية، لا تميز بين مقاتل وجائع، ولا تعترف بأي خطوط حمراء.

هدف نتنياهو الحقيقي: الهروب إلى الأمام

كل هذه المؤشرات تدل على أن نتنياهو يسعى إلى الهروب إلى الأمام، فمع تزايد الضغوط الداخلية عليه، ســـواء من أهالي الجنـــود الأسرى، أو من المعارضة السياسية التي تتهمه بجرّ «إسرائيل» إلى مأزق تاريخي، ومـــع تصاعد الغضب الدولي من وحشية الحرب، لم يبق أمامه سوى افتعال المعارك الجانبية، مثل الهجوم على الأمم المتحدة، أو تقويض عمل المنظمات الإنسانية، في محاولة يائســـة لحرف الأنظار عن جوهـــر الجريمة: تجويع شعب بأكمله، وقتل مدنيين بلا حساب.

لا عدالة بلا محاسبة

الهجوم عـــلى الأمـــم المتحدة، ومـــن قبلها عـــلى المحكمـــة الجنائية الدولية، ليس ســـوى تعبـــير صارخ عن عقلية اســـتعمارية مجرمة، ترفض الخضوع لأي رقابـــة، وتؤمن بأن دماء الفلسطينيين مباحة، لكن ما لا يفهمه نتنياهو هو أن العدالة وإن تأخرت، فإنها آتية، والمجتمع الدولي، رغم صمته اليـــوم، لن يقدر على تجاهل صور الأطفـــال الجوعى، وصرخـــات الأمهات الثكالى، إلى الأبد.

المعركة ليست فقط على الأرض في غزة، بل هي أيضًا في ميدان الضمير الإنســـاني العالمي، وكل من يصمت، أو يبرر، أو يشـــارك في هذا التجويع الجماعي، ســـيكون جزءًا من لائحة العار التي سيكتبها التاريخ.

القرش أحمد الجوادي يهزّ العالم من جديد

ذهبية ثانية في أسبوع واحد

محمد الدريدي

في مشـــهد رياضي مهيب، يواصل البطل التونسي أحمد الجوادي كتابة التاريخ في بطولة العالم للســـباحة المقامة في ســـنغافورة، محققًا إنجازًا استثنائيًا يُضاف إلى سجل تونس الذهبي. فبعد أن أهدى وطنه ذهبية سباق 800 متر سباحة حرة، عاد الجوادي ليُبهر الجميع مجددًا بإحرازه ذهبية سباق 1500 متر، ليصبح بذلك سادس سبّاح في التاريخ يحقق الثنائية في المسافات الطويلة خلال بطولة عالمية واحدة.

ذهبية 800 متر... بداية المجد

في 30 جويلية المنقضي أطلق الجوادي شرارة الإنجاز بفوزه بسباق 800 متر بزمن 7:36.88، وهو ثالث أسرع توقيت في تاريخ السباق، والأسرع عالميًا منذ عام 2009.

و تفوّق على الألمانيين سفين شوارز ولوكاس مارتنز بفارق مريح، مؤكدًا جاهزيته البدنية والذهنيـــة و بهذا الفوز، أصبح الجوادي ثالث تونـــسي يحقق لقبًا عالميًا في السباحة بعد أسامة الملولي وأحمد الحفناوي.

ذهبية 1500 متر... تتويج جديد

و في 3 أوت، خاض الجوادي سباق 1500 متر أمام نخبة من أبطال العالم، أبرزهم الأمريكي بوبي فينك، حامل الرقم القياسي العالمي.

و رغم عدم تصدره الســـباق منذ البداية، أطلق الجوادي العنان لسرعته في الأمتار الأخيرة، متجاوزًا الجميع بزمن 14:34.41، ليصبح السادس أسرع سبّاح في التاريخ في هذه المسافة.

و بهذا الإنجـــاز، أصبح الجوادي ثالث تونسي يحـــرز ذهبية 1500 متر في بطولة العالم، بعد الملولي (2009) والحفناوي (2023).

و في تصريح مؤثر بعد فوزه، أهدى الجـــوادي انتصاره لصديقه أحمد الحفناوي الذي يمرّ بظروف صعبة، منتقدًا بعـــض الأصوات التي «ترى فقط النتائج ولا ترى الإنسان». هذا الموقف الإنساني يعكس روح التضامن والوعي العميق الذي يتمتع به الجوادي، ليس فقط كبطل رياضي، بل كرمز إنساني ووطني.

و بفضل الجوادي، تحصد تونس اللقـــب العالمي الخامس في تاريخها، وتؤكد مرة أخرى أن أبناءها قادرون على المنافســـة في أعلى المســـتويات. أحمـــد الجوادي، ابن العشرين عامًا، لم يعد مجرد موهبة صاعدة، بل أصبح أســـطورة تونسية جديدة في عالم السباحة.